

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي

والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا

رائد إبراهيم عبد الفتاح حماد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1444هـ / 2023م

دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه
اللسطينية: دراسة حالة دورا

إعداد:

رائد إبراهيم عبد الفتاح حماد

بكالوريوس إدارة وريادة-جامعة القدس المفتوحة-فلسطين

المشرف: د. ثمين هيجاوي

قُدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية
المستدامة من معهد التنمية المستدامة/ عمادة الدراسات العليا/ جامعة القدس

1444هـ / 2023م



عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الاراضي والمياه
الفلسطينية: دراسة حالة دورا

اسم الطالب: راند إبراهيم حماد

الرقم الجامعي: 22112821

المشرف: د. ثمين هيجاوي

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2023/6/12م من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتوافقهم:

التوقيع:
التوقيع:
التوقيع:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. ثمين هيجاوي
2. ممتحناً داخلياً: د. إياد لافي
3. ممتحناً خارجياً: د. محمد إسماعيل

القدس - فلسطين

1444هـ - 2023م

الإهداء

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان، معلم البشرية الأول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله

إلى والدتي الغالية

إلى من كانت ظلي حين يلفحني التعب "زوجتي المخلصة"

إلى بذرة الفؤاد وأمل الغد، أبنائي الأحبة

إلى إخوتي وأخواتي مصدر فخري وإلى أبنائهم وبناتهم

إلى من ربطتني بهم علاقة المصاهرة وعطر الصداقة وود المحبة

إلى إخوة جمعني بهم ميدان العمل.. زملائي الكرام

إلى الشهداء الأبرار.. والأسرى البواسل.. والجرحي الميامين

إلى كل يد وقلب سار معي درب الإنجاز

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل راجياً من الله أن يكون نافذة علم وبطاقة معرفة، وأن ينفعنا وينفع بنا.

رائد إبراهيم عبد الفتاح حماد

إقرار

أقر بأنني قدمت هذه الرسالة إلى جامعة القدس للحصول على درجة الماجستير وأنها نتيجة بحثي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة، أو أي جزء منها، لم تقدم إلى جامعة أو معهد آخر للحصول على درجة علمية.

التوقيع: 

رائد إبراهيم عبد الفتاح حماد

التاريخ: 2023/06/12م

شكر وعرافان

بسم الله الرحمن الرحيم

"وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ" (سورة لقمان: الآية 12)

صدق الله العظيم الوهاب الكريم، والحمد لله الذي يسر لي أمري، ومنحني الصبر لإكمال هذا الجهد العلمي المتواضع، وما توفيقني إلا بالله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم..

واعترافاً بالجميل...

إلى صاحب العلم الوفير الذي رعاني بحسن توجيهاته وإرشاداته.. أستاذي الفاضل

د. ثمين الهيجاوي

الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، أتقدم لكم بالشكر الجزيل، وأدعو العلي القدير أن يجزيك كل خير.....

أيضاً لا أنسى أن أتقدم بالشكر إلى عميد كلية التنمية المستدامة (د. أحمد حرز الله) لما قدمه من جهد ونصح وإرشاد.

وكذلك جزيل الشكر والعرافان إلى اللجنة المشرفة المكونة من الدكتور محمد إسلامية ممتحناً خارجياً والدكتور إياد لافي ممتحناً داخلياً لتكريمهما بمناقشة رسالتي فلهما كل المحبة والاحترام والتقدير.

والشكر موصول إلى رجال الإصلاح العشائري في دورا على تعاونهم في تذليل كل الصعوبات لإنجاح مهمتي البحثية.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع.. إن أحسنا فمن الله، وإن أخطأنا فمن أنفسنا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رائد إبراهيم عبد الفتاح حماد

التعريفات:

تسوية الأراضي: تتعلق بتسوية جميع القضايا والخلافات المتعلقة بالحق في التصرف في الأرض والمياه، أو حق المنفعة فيها، أو الحق المرتبط بها الذي يمكن تسجيله، وتتعلق تسوية الأرض والمياه بجميع الأشخاص الذين لديهم الحق في التصرف في الأرض والمياه أو حقوق الملكية أو المنفعة، وبصرف النظر عما إذا كان هذا الحق معترفًا به أو متنازعًا عليه، فإن التسوية ستؤدي إلى إصدار صك رسمي للحقوق أو ما يسمى التسجيل النهائي (سليمان، 2014).

القضاء العشائري: كذلك يطلق عليه نظام العدالة غير الرسمية: وهو عبارة عن الممارسات التي تتخذ في حل النزاعات وتقع خارج نطاق نظام العدالة الرسمي، بحيث تشمل سلسلة من الآليات الخارجة عن السيطرة المباشرة للدولة - وإن لم تكن خارج نفوذها بالضرورة- والتي يتم استخدامها لحل النزاعات والصراعات بطريقة تعتبرها المجتمعات المحلية مشروعة (Coburn, 2013).

القضاء المدني: يتشكل من المحاكم النظامية في فلسطين التي تنظر في المنازعات والجرائم كافة، إلا ما استثنى بنص قانوني خاص، وتمارس سلطة القضاء على جميع الأشخاص، وتُحدّد قواعد اختصاص المحاكم؛ وتباشر اختصاصها وفقًا للقانون، وتكون جلسات المحاكم علنية، إلا إذا قررت المحكمة، من تلقاء نفسها، أو بناءً على طلب أحد الخصوم عقدها سرية؛ مراعاةً للآداب، أو للمحافظة على النظام العام، ويكون النطق بالحكم في جميع الأحوال في جلسة علنية (أمان، 2019).

مدينة دورا: هي مدينة فلسطينية، تقع في الضفة الغربية التابعة للسلطة الفلسطينية ضمن محافظة الخليل، ويبعد مركزها عن وسط الخليل 7 كيلومترات، ورغم ذلك فهي متصلة عمرانياً بمدينة الخليل منذ نهاية التسعينيات عبر قرية سنجر، ونظراً لموقعها الجبلي فإن ارتفاعها يختلف بين كل منطقة وأخرى، لكن النسبة الوسطية هي 898 م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ عدد سكانها 42,174 نسمة حسب إحصاء عام 2020 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا

إعداد: رائد حماد

إشراف: د. ثمين هيجاوي

ملخص الدراسة

سعت الدراسة إلى وصف دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد تكون مجتمع الدراسة من عينة من سكان دورا، وتكونت عينة الدراسة من المواطنين (358) مبحوثاً اختيروا بطريقة عشوائية بسيطة، وتم إجراء مقابلة وجاهية مع (11) قاضياً عشائرياً في دورا، واستخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات من المواطنين، أما القضاة العشائريون فقد تم جمع البيانات منهم من خلال صحيفة مقابلة تم إعدادها لهذا الغرض.

وأظهرت النتائج أن دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا كان متوسطاً، وأن درجة العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في دورا كانت متوسطة، ومساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا كانت متوسطة، في حين أظهرت النتائج أن درجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا كانت كبيرة.

وأظهرت الدراسة وجود اختلاف بين متوسطات المبحوثين حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا من وجهة نظر المواطنين باختلاف الجنس، وكانت الفروق لصالح الذكور، ووجود فرق معنوي في المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات، لصالح الذكور.

كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا باختلاف متغيرات: المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي.

وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في درجات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا باختلاف متغيرات: المؤهل العلمي، والحالة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي.

وفقاً للنتائج، أوصى الباحث بعدد من التوصيات أهمها: على السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على تقوية وإصلاح القضاء النظامي والنيابة العامة وأجهزة إنفاذ القانون، واستعادة ثقة الناس بها، وتشجيع اللجوء إليها، وتسريع وتيرة استكمال التسوية ومضاعفة الجهود لتحقيق الهدف المنشود المتمثل في تسوية كامل الأراضي الفلسطينية، وإعفاء المواطنين الذين يملكون أراضي بالقرب من جدار الفصل العنصري من رسوم التسوية.

الكلمات المفتاحية: القضاء العشائري، تسوية الأراضي، دورا.

The role of the tribal judiciary in resolving disputes arising from the Palestinian Land and Water Settlement Project: Dora's case study

Prepared by: Raed Hammad
Supervision: Dr. Thameen Hijawi

Abstract

The study sought to describe the role of the tribal judiciary in resolving disputes arising from the Palestinian Land and Water Settlement Project: A case study of Dura. The researcher used the descriptive analytical method, and the study population consisted of a sample of the residents of Dura, and the study sample consisted of citizens (358) respondents who were chosen in a simple random way, and a face-to-face interview was conducted with (11) tribal judges in Dura, and the researcher used the questionnaire to collect data from the citizens. As for the tribal judges, data was collected from them through an interview sheet prepared for this purpose.

The results showed that the role of the tribal judiciary in resolving disputes arising from the issue of land settlement in Dura was medium, and that the degree of factors that lead to citizens' trust in the tribal judiciary in resolving disputes in Dura was medium, and the contribution of the tribal judiciary in resolving disputes over land in Dura was medium. While the results showed that the degree of obstacles facing the tribal judiciary in resolving disputes in Dura was significant.

The study showed that there was a difference between the averages of the respondents regarding the role of the tribal judiciary in resolving disputes arising from the issue of land settlement in Dura from the point of view of citizens of different sex, in favor of males.

The study also found that there was no difference in the respondents' scores regarding the role of the tribal judiciary in resolving disputes arising from the issue of land settlement in Dura, according to the variables: educational qualification, social status, and economic status.

The study concluded that there was no difference in the respondents' scores regarding the obstacles facing the tribal judiciary in resolving disputes arising from land settlement in Dura, according to the variables: educational qualification, social status, and economic status.

According to the results, the researcher recommended a number of recommendations, the most important of which are: The Palestinian National Authority should work to strengthen and reform the regular judiciary, the Public Prosecution and the law enforcement agencies, restore people's confidence in them, encourage resort to them, accelerate the pace of completing the settlement and redouble efforts to achieve the desired goal of settling the entire Palestinian land. Citizens who own lands near the apartheid wall are exempted from settlement fees.

Keywords: Tribal Judiciary, Land Settlement, Dura.

الفصل الأول

1. الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

استمد المجتمع الفلسطيني قيمه وعاداته التي شكلت تاريخه المشرف من حقب تاريخية سابقة، تميزت كل واحدة بظروفها الخاصة ومعطياتها عن غيرها من الحقب، وقد تكون هذه القيم مماثلة في بعض أجزائها لتلك الموجودة في بعض الدول العربية الأخرى نتيجة لتاريخ مشترك ووحدة الدين واللغة والقيم، ونتيجة لعلاقات القرابة والنسب، يمر مجتمعنا الفلسطيني بالعديد من مظاهر العنف، والإيذاء، والكراهية، والتباغض، والكراهية الطارئة، نتيجة العديد من الظروف التي زرعتها التافهون أو المتهورون أو أصحاب المصالح وأذرع الاحتلال؛ ورغم ذلك، فإن التركيبة الاجتماعية الفلسطينية عبر تاريخها القديم، تؤكد الطبيعة التعاونية السلمية والمتحابة لهذا المجتمع.

وقد نسج لنا أجدادنا منذ أقدم الأزمان أسلوب الحياة المناسب لنا، والذي يتكفل بحل معضلات الحياة؛ لقد كان أساس القضاء العشائري وحكمه، بلسم شفاء للعديد من القضايا لضمان استمرار قوتنا ووحدتنا الوطنية، وأمننا واستقرارنا، لطالما كان مجتمعنا، بشيوخه وشبابه، أبرز ركيزة للاستقرار في مواجهة الأزمات الاجتماعية الداخلية.

وإلى جانب دور القضاء العشائري ينبغي احترام المحور الآخر الذي يضمن السلم المجتمعي، وهو سيادة القانون، وهذه الثنائية المتمثلة في دور قادة المجتمع بالتوازي مع قوة القانون، تعد الطريقة المثلى لمواجهة العنف المجتمعي الذي يهدد سلامة المجتمع الفلسطيني وأمنه، إن الجمع

بين الردع الاجتماعي وقوة القانون هو صمام أمان يضمن سلامة المجتمع والحفاظ عليه، مما يترتب به من الأيدي العابثة بأمنه وأمانه.

وعلى الرغم من ظهور الهيئات القضائية والمحاكم وأجهزة الأمن والشرطة والدستور ومجموعة القوانين النازمة لعلاقة الأفراد بالدولة، إلا أن الطرق البديلة للأفراد لحل نزاعاتهم لم تختلف، بل استمرت المجتمعات في اختيار وسائل مختلفة غير رسمية لحل خلافاتها، ويوفر العمق التاريخي والرخم الثقافي للمجتمعات العربية فرصة فريدة لفهم مجموعة متنوعة من الوسائل للتعامل مع النزاعات المجتمعية، حيث تطورت طرائق بديلة في كل بلد عربي، مع الأخذ بالحسبان خصوصية كل مجتمع من هذه المجتمعات (Albrecht, 2006).

يعد السياق الفلسطيني فريدًا إلى حد كبير نتيجة لعوامل تتعلق بالاحتلال الصهيوني وغياب العناصر الأساسية للدولة، وضعف البيئة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، بعد توقيع اتفاقيات أوسلو بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وما تبعها من تأسيس لمؤسسات رسمية للحكم منذ عام (1994)، إلا أن المجتمع الفلسطيني ما زال متمسكًا بمنظومة الأعراف والتقاليد في حل النزاعات المحلية، وبقي الإصلاح العشائري وسيلة بارزة للعدالة غير الرسمية في فلسطين (كرباج ونوفل، 2020).

إن نظام العدالة غير الرسمي هو ممارسات يتم اتخاذها في حل النزاعات، وتقع خارج نطاق نظام العدالة الرسمي، بحيث تشمل سلسلة من الآليات الخارجة عن السيطرة المباشرة للدولة - وإن لم تكن خارج نفوذها بالضرورة- والتي يتم استخدامها لحل النزاعات والصراعات بطريقة تعتبرها المجتمعات المحلية مشروعة، وتعود جذور وملامح أنظمة العدالة غير الرسمية إلى ما قبل بروز الدولة الحديثة، حيث تطورت المجتمعات ووسائل وآليات مجتمعية متنوعة تعتمد على الأعراف

والتقاليد لحل الخلافات أو النزاعات، وهذا أمر متجذر منذ القدم في البنية الاجتماعية للمجتمعات مثل القبيلة والعشيرة والمؤسسات الدينية والعائلة وغيرها (Coburn, 2013).

وجاء مشروع تسوية الأراضي الذي طبق في مدينة دورا ليظهر العديد من النزاعات والخلافات والاعتراضات على ملكية الأرض، فوفقاً لقانون تسوية الأراضي والمياه رقم 40 لعام 1952، تعني تسوية الأراضي والمياه تسوية "جميع القضايا والاختلافات المتعلقة بحقوق التصرف، وملكية الأرض أو المياه، وحقوق المرافق فيها، أو الحقوق المرتبطة بها التي يمكن تسجيلها، وتغطي تسوية الأراضي والمياه جميع الأشخاص والكيانات التي لها حق التصرف أو الملكية أو المصلحة العامة للأرض والمياه، بصرف النظر عما إذا كان هذا الحق معترفاً به أو متنازحاً عليه، وتؤدي التسوية إلى إصدار سند ملكية رسمي أو ما يسمى التسجيل النهائي (حن، 2019).

وكثير من النزاعات والاعتراضات على الأراضي لم يتمكن القانون الرسمي من حلها، فلجأ أصحابها إلى القضاء العشائري من أجل حلها، لذا جاءت الدراسة الحالية للبحث في دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا.

2.1 مشكلة الدراسة

إن لمشروع تسوية وتسجيل الأراضي أهمية كبيرة لجهة حل النزاعات، وحفظ حق المرأة في الميراث، وحفظ الأراضي من التحويل والتسرب والمصادرة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وقد شجع مشروع تسوية الأراضي على الاستثمار، وساعد الهيئات المحلية على تنظيم الطرق، والتخطيط العمراني الجيد، وزيادة فرصها في استملاك قطع أراضي واستخدامها كمرافق عامة، إلا

أن ذلك لم يكن مثاليًا من حيث تسوية الأراضي وتسجيلها، فقد ظهرت الكثير من المشكلات والمنازعات والاعتراضات على تسجيل الأراضي من قبل الأشخاص الذين يعتقدون أن لهم نصيبًا وأحقيةً في الأرض المنوي تسجيلها.

لذا فقد لجأ الكثير من أصحاب الأراضي إلى المحاكم الرسمية والقانون الرسمي من أجل تحصيل حقوقهم، إلا أنهم فوجئوا بأن الإجراءات القانونية تأخذ وقتًا طويلاً من أجل البت والحكم في قضايا النزاعات حول تملك الأراضي، فاضطر الكثيرون إلى اللجوء للقضاء العشائري من أجل حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي.

من هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا؟

3.1 مبررات الدراسة

دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي والمياه في دورا يمكن أن يعتبر مبررًا مهمًا للدراسة والاهتمام به لعدة أسباب أهمها:

1. الطابع الثقافي والتاريخي: حيث يعود استخدام القضاء العشائري في فلسطين إلى عصور قديمة، وهو جزء أساسي من الثقافة والتقاليد الفلسطينية. يحمل القضاء العشائري معه تاريخًا طويلًا من حل المنازعات القائمة على الأراضي، وهو يعكس قيم ومبادئ العشائر والمجتمعات الفلسطينية.

2. التقارب الاجتماعي: في العديد من المجتمعات الفلسطينية، وخاصة في دورا يتمتع القضاء العشائري بمستوى كبير من الاحترام والتقدير، حيث يُعتبر القضاء العشائريون أشخاصًا محل

ثقة ومحايدين وقادرين على فهم الثقافة والقيم المحلية، وهذا يتيح فرصة للتواصل والتقارب الاجتماعي بين المتنازعين، ما يسهل حل النزاعات.

3. الإرث القانوني: رغم أن القضاء العشائري ليس جزءًا من النظام القانوني الرسمي في فلسطين، إلا أنه يحتفظ بتراث قانوني ثري، يتمتع القضاء العشائري بمبادئ وأسس قانونية خاصة به، ما يوفر إطارًا لحل المنازعات وتسوية الأراضي بناءً على الممارسات والقوانين التقليدية المعترف بها في المجتمع.

4. التخفيف من الضغط على النظام القضائي الرسمي: يعاني النظام القضائي الرسمي في فلسطين من ضغوط هائلة واكتظاظ في المحاكم، ما يؤدي إلى تأخر في تسوية المنازعات وإيجاد حلول فعالة، وبما أن القضاء العشائري يتعامل مع النزاعات على نطاق أضيق وداخل المجتمعات المحلية، فإنه يمكن أن يخفف من الضغط على النظام القضائي ويسهم في تسريع وتبسيط عملية حل المنازعات.

5. الشرعية والشرعنة: قد ينظر إلى القضاء العشائري على أنه جزء من النظام القانوني والشرعي في البلاد، وبالنظر إلى أن القضاء العشائري يتمتع بالاعتراف والتقدير من قبل المجتمعات المحلية والفاعلين المحليين، فإنه يمكن أن يساهم في تعزيز الشرعية والشرعنة في حل المنازعات المتعلقة بالأراضي.

4.1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات التي تبحث في قضية شائكة وتتطلب تضافر الجهود من أجل إرساء السلم المجتمعي، ألا وهي المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا، وبما أن القانون المدني جاء أساسًا ليبي حاجات المجتمع وتطلعاته، كان لزامًا على المشرع

الفلسطيني بداية أن يتعمق في دراسة فلسفة تسوية النزاعات في هذا المجتمع قبل الخوض في القضايا القانونية التفصيلية، والتعمق في دراسة ظاهرة قانونية اجتماعية عملت على تسوية النزاعات بين أفراد المجتمع خارج نطاق المحاكم النظامية؛ لذا تعتبر هذه الدراسة فريدة من نوعها، من حيث كونها دراسة قانونية-اجتماعية تضع الممارسات القانونية و"العشائرية" في سياقها الاجتماعي العام، ومن حيث سعيها لفهم المنطق الاجتماعي والمبادئ العامة التي تحكم القضاء غير النظامي وتحاول تفسير قدرته على حل المنازعات المختلفة بما فيها المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا.

5.1 أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على درجة لجوء المتنازعين حول تسوية الأراضي في دورا إلى القضاء العشائري.
- 2- التعرف على درجة ثقة المتنازعين بالقضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا.
- 3- التحقق من درجة إسهام القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا.
- 4- التعرف على الاختلاف في درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا وفقاً لمتغيرات: (الجنس، المستوى الاقتصادي، المؤهل العلمي، حيوية الأرض، مساحة الأرض).

6.1 أسئلة الدراسة

1. ما العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات؟
2. ما درجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا؟
3. ما درجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا؟
4. هل يوجد اختلاف في متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا باختلاف متغيرات: الجنس، المؤهل العلمي، الحالة الاجتماعية، الوضع الاقتصادي).

7.1 فرضيات الدراسة

في هذه الدراسة، حاول الباحث اختبار الفرضيات التالية:

1. لا يوجد فرق معنوي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا حسب الجنس.
2. لا يوجد فرق معنوي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا حسب المؤهل العلمي.
3. لا يوجد فرق معنوي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا حسب الحالة الاجتماعية.

4. لا يوجد فرق معنوي عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا حسب الوضع الاقتصادي.

8.1 حدود الدراسة

يتم تحديد هذه الدراسة من خلال الحدود التالية:

الحدود البشرية: المواطنون في دورا ورجالات العشائر والإصلاح.

الحدود المكانية: مدينة دورا.

الحدود الزمنية: 2022 – 2023م.

الحدود الموضوعية: دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا، وتتحدد نتائج الدراسة بالأدوات المستخدمة (الاستبانة والمقابلة) وبالطرق الإحصائية المستخدمة.

9.1 هيكلية الدراسة

ويتكون هيكل الدراسة من خمسة فصول:

- الفصل الأول: ويتكون من الإطار العام (المقدمة، مشكلة الدراسة، مبررات الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، فرضيات الدراسة، حدود الدراسة، هيكلية الدراسة).
- الفصل الثاني: ويتكون من الإطار النظري والدراسات السابقة.

• الفصل الثالث: ويتكون من المنهجية والإجراءات (مقدمة، منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أدوات الدراسة، صدق أدوات الدراسة، ثبات أدوات الدراسة، الأساليب الإحصائية ومصادر جمع البيانات)

• الفصل الرابع: تحليل البيانات وعرض النتائج.

• الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الثاني

2. الإطار النظري للدراسة

يحتوي هذا الفصل على جزأين رئيسيين، يتناول الجزء الأول الإطار النظري، بينما يتناول الجزء الثاني أهم الأعمال البحثية السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.

1.2 مفهوم القضاء العشائري

عرّف ثابت (2012) القضاء العشائري بأنه طريقة أو نهج يُستخدم لحل النزاعات، بناءً على مجموعة من المفاهيم والقيم المتفق عليها، والتي قبلتها العشائر واعتبرتها ملزمة. وفقاً لشلهوب وعبد الباقي (2003)، فإن القضاء العشائري هو نظام عدالة غير رسمي يحكمه عادةً قانون خاص أو له جذوره في القانون القائم على الأفراد ذوي المهارات والمؤهلات الفريدة الذين ينفذون أعرافاً متأصلة.

ويتصور الباحث مفهوم القضاء العشائري كنظام قضائي يقوم على حل النزاعات والخلافات بين المواطنين في المواقف التي يصعب فيها الوصول إلى حلول ودية ترضي أطراف النزاع، عبر إجراءات تضمن الوصول إلى أحكام عادلة ومنصفة تنفذ من خلال كفاءة بعد أن يستوفي المتظلم حقه في الطعن في هذه الأحكام.

2.2 التطور التاريخي

يعود القضاء غير الرسمي (العشائري) في فلسطين إلى مئات السنين ويمتد حتى وقتنا الحاضر، وكان حضوره ملحوظاً وقوياً خلال فترة الدولة العثمانية، لا سيما في مناطق النقب والخليل وبئر السبع وبيت لحم وغزة، واستمر هذا النهج خلال الاستعمار البريطاني للمنطقة، وأيام الإدارة

الأردنية للبلاد، وكذلك في زمن الاحتلال الاستيطاني اليهودي، بسبب رفض الشعب الفلسطيني المثول أمام المحاكم الإسرائيلية، حيث لعب القضاء العشائري ورجال الإصلاح دورًا مباشرًا وهامًا في الحياة الاجتماعية للفلسطينيين، إذ اعتمد الفلسطينيون عليه لحل نزاعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (جرادات، 2014).

1.2.2. في عهد الحكم العثماني:

نتيجة لوجود العشائر البدوية المنتشرة في تلك الفترة، تركز القضاء العشائري في منطقة بئر السبع على وجه الخصوص، لذلك اعتمد القضاة ورجال الإصلاح على العادات والتقاليد الموروثة لتسوية المنازعات التي تعرض عليهم، وتلك الفترة لم تسنّ الدولة العثمانية أي قوانين لتنظيمها، ومع ذلك، كان هناك مجلس إدارة برئاسة شيوخ عشائر بئر السبع تولى إدارة حل النزاعات والمشاكل بين الناس" (براك، 2014).

2.2.2. فترة الانتداب البريطاني:

خلال فترة الانتداب البريطاني، كان للقضاء العشائري أساس قانوني قوي، حيث تم نشر العديد من القوانين التي تنظم القضاء خلال هذه الفترة، وعلى رأسها دستور فلسطين لعام 1922م، وتحديدًا المادة 45 منه، حيث نصت على أنه "يجوز إنشاء محاكم منفصلة في منطقة بئر السبع وأي مناطق أخرى يراها المفوض السامي مناسبة، ويحق لهذه المحاكم تطبيق العادات والتقاليد المحلية طالما أنها لا تتعارض مع العدالة الطبيعية أو الأخلاق والآداب" (زكارنة، 2017). ومع ذلك، لم يكن مرسوم دستور فلسطين هو التشريع الأول الذي نظم وسيطر على النظام العشائري، فكان لقانون أصول المحاكمات الذي نُشر في الجريدة الرسمية عام (1918) في العدد 9 الدور الأكبر في عملية تنظيم أصول المحاكمات أمام القضاء العشائري.

أما في الحقبة البريطانية فتم إصدار عدد من القوانين التي تتعلق بالقضاء العشائري منها: "مرسوم تشكيل المحاكم لسنة (1939)، وقانون المخالفات المدنية رقم (36) لسنة (1944)، وقانون المحاكم رقم (31) لسنة (1940)، وقانون أصول محاكم العشائر لسنة (1937)، وكذلك قانون منع الجرائم بين الحمائل والعشائر رقم (47) لسنة (1935)" (جرادات، 2014).

3.2.2. فترة الحكم المصري والأردني:

لم يبقَ القضاء العشائري على حاله خلال فترة الحكم الأردني للضفة الغربية والحكم المصري لقطاع غزة، فهناك من يرى أن القوانين العشائرية لم تُطبَّق في تلك الفترة، باستثناء بعض العشائر البدوية التي حافظت على قوانين وأعراف خاصة بها، ومنها "قانون الإشراف على البدو سنة (1936)"، في حين يرى بعضهم أن القضاء العشائري كان حاضراً ومحمياً بقوة من الحكومة، إلا أن القضاة لا يتم اختيارهم ولم يكونوا يتقاضون رواتب من الحكومة الأردنية، كما كان الحال خلال فترة الانتداب البريطاني، بالإضافة إلى أن الامتيازات كانت محدودة وعدد القضاة كان قليلاً، بينما لم تقم الإدارة المصرية في قطاع غزة بتغيير النظام القضائي السائد هناك، حيث أبقى القوانين الخاصة بالقضاء العشائري كافة كما كان عليه الحال أيام الانتداب البريطاني (أبو بكر، 2015).

4.2.2. تحت الاحتلال الإسرائيلي:

عاد القضاء العشائري إلى الظهور، وانتشر خلال الفترة التي احتلت فيها إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة، خاصة بعد مقاطعة الفلسطينيين للمحاكم النظامية التي يديرها الاحتلال، لاعتقادهم أن النظام القضائي ليس أكثر من وسيلة لتكريس واستمرار الاحتلال، حيث كان يطبق القوانين التي فرضها ووضعها المحتل، "ففي خلال عام (1979) صدر قرار عن المجلس الوطني

الفلسطيني بتأسيس "الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح" خلال انعقاده في عمان بتاريخ 1979/1/22م (براك، 2014).

5.2.2. نشوء السلطة الفلسطينية:

وجدت السلطة الفلسطينية أن القضاء الرسمي والعشائري يكملان بعضهما ويسيران في الاتجاه نفسه، فلا سبيل للاستغناء عن أحدهما في الظروف الحالية تحت الاحتلال الإسرائيلي، فكلاهما يدعمان سيادة القانون ليعم العدل وإحلال السلم الاجتماعي.

تمت إعادة تشكيل "إدارة شؤون العشائر" بمرسوم رئاسي من قبل الرئيس الراحل ياسر عرفات، حيث أصدر بتاريخ 1994/11/9 قرارًا يقضي بالبدء بإنشاء إدارة شؤون العشائر، بحيث تكون تابعة لمكتب الرئيس، وتم نشر هذا القرار في مجلة الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية)، وفيما بعد تم إلحاق دائرة العشائر إلى وزارة الداخلية بتاريخ 2005/3/15 (جرادات، 2014)، وكان أبرز أعمالها القيام بالخدمات التالية:

- الحصول على شكاوى المواطنين فيما يتعلق بقضايا واهتمامات العشائر الفلسطينية؛ والعمل على حل جميع الخلافات، وإحالة السكان إلى السلطات المختصة للمساعدة في تسوية أي نزاعات قانونية أو عشائرية.
- وفقا للقانون والأعراف القبلية، تعمل الإدارة العامة لشؤون العشائر والإصلاح على تشكيل لجان إصلاحية في كل محافظة من محافظات الوطن، وتقوم بكل ما هو ممكن لتعزيز السلم الأهلي والوئام بين أفراد المجتمع كافة، والتدخل في جميع القضايا العشائرية. والنزاعات، سواء كانت اجتماعية أم شخصية.

- تراقب الإدارة وتتابع مع جميع لجان الإصلاح وأعضاء العشائر للتأكد من أنهم يعملون في حدود القانون والتقاليد العشائرية.
- تطوير القانون العشائري بما يتناسب مع القانون والشرع.
- في حالة حدوث أي انتهاك أو تمادٍ على الحق والقانون، تتدخل الإدارة على الفور في عمل أي لجنة أو رجال إصلاح عشائري.
- إصدار بطاقات لرجال الإصلاح والعشائر، ما يسهل عليهم العمل والتعاون مع الجهات الرسمية وغير الرسمية.

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، كان لرجال الإصلاح والقضاء العشائري دور حاسم في إرساء السلم الأهلي والحفاظ على النسيج الاجتماعي، وذلك لأن العديد من الفلسطينيين رفضوا استخدام محاكم الاحتلال وشرطته، لذلك اعتاد المواطنون على حل النزاعات فيما بينهم من خلال رجال الإصلاح والقضاء العشائري، وانتشر ذلك في جميع مدن وقرى ومعسكرات الوطن خلال الانتفاضة الأولى (1987).

على الصعيد التنظيمي، أسست حركة فتح لجنة عشائر فلسطين كلجنة تتبع التنظيم والتعبئة، كما أنشأت حركة حماس هيئة علماء فلسطين، وكان هناك هيئات مستقلة من رجال الإصلاح لا ينتمون إلى أي فصيل سياسي أو حركي، وبذلك زادت بقعة دائرة القضاء العشائري والسلم الأهلي في المحافظات المختلفة.

ترتكز مجالات القضاء العشائري على قضايا القتل، وتقطيع الوجه، وهتك العرض، وهو ليس منافساً أو بديلاً للقضاء الرسمي أو النظامي، بل هو مساعد ومكمل له، ولا يُعد بديلاً من شأنه أن يقلل من تأثير القضاء الشرعي والنظامي، والدليل على ذلك هو أن المحاكم الفلسطينية تدرج

من ضمن قوانينها إمكانية الإفراج عن المتهمين بكفالة، وقد تخفف من الحكم إلى النصف أو بنسبة معينة (زكارنة، 2017).

وعلى الرغم من وجود القضاء العشائري وانتشاره في محافظات دولة فلسطين ومدنها، إلا أن تأثيره وقراراته ليست ملزمة للمحاكم النظامية، حيث يتم الحكم على القضايا في المحاكم من خلال الأدلة والبراهين كما يراها القاضي، فعدم وجود قيمة قانونية لا يعني إسقاط تأثير الأحكام العشائرية أو العرف، فمثلاً بعد الاتفاقات العشائرية على إسقاط الحق الشخصي، لا يعني ذلك إسقاط الحق العام للدولة، بل غالباً ما يصدر القاضي في المحاكم النظامية عقوبات تخفيفية أو تخفض إلى النصف لتتوازي مع الحل السلمي أو العشائري.

وقد نرى أن القضاء العشائري لا يكون له تأثيره واضح في نظام العقوبات النظامي، إلا أن له دوراً وتأثيراً واضحاً في قوانين ونظم أخرى، مثل قانون محاربة الجريمة، وعلى الرغم من ذلك يبقى حاضراً بين المدن الفلسطينية ومتوقفاً على القضاء النظامي في حل كثير من المشاكل المنتشرة، وخاصة في المناطق التي لا تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية (حجة، 2015).

ويرى بعض الخبراء غياب القيمة القانونية للقضاء العشائري، إلا أنه يستمد قوانينه وأحكامه من أسس وقوانين موروثه من جيل إلى جيل، جعلته يتمتع بخصائص ساعدت في انتشاره بين القبائل والمدن الفلسطينية، حيث تمتع بسرعة الإصلاح وحل المشاكل، والقوة الإلزامية دون وجود رقابة وسلطة تنفيذية، وأصبح دستوراً اجتماعياً يطبق في المجتمعات البدوية أكثر من غيرها. (البرغوثي وتوام، 2010).

3.2 الصلح العشائري

تم تعريف الصلح العشائري على أنه أحد الأساليب والطرق المستخدمة لتسوية النزاعات وفض المشاكل القائمة بين الناس دون التطرق إلى استخدام القضاء النظامي أو الرسمي، فهو قائم على تصفية الأجواء وتلطيفها بين المتخاصمين، ويتميز عن القضاء العشائري بأنه يتم من دون تكليف من أحد المتخاصمين أو أطراف أخرى، خصوصاً في قضايا الدم أو القضايا الجنائية، حيث يتم التدخل كمبادرة بدافع وطني أو إنساني أو ديني (جرادات، 2014).

1.3.2. العلاقة بين الصلح العشائري والقضاء العشائري:

الصلح العشائري والقضاء العشائري مفهومان متميزان يختلف أحدهما عن الآخر، على الرغم من اعتقاد الكثير من مستخدميهما أنهما مترادفان في المعنى، والحقيقة ليس كذلك، لكن يجتمعان تحت مظلة العرف العشائري، فهناك أوجه اختلاف وأوجه شبه، فالصلح يشترط فيه الرضا من قبل الطرفين، بينما القضاء يُلزم الأطراف المتخاصمة بقبول الحكم من القاضي، وتوجيههم للتراضي من خلال الالتزام بما جاء به. (أبو عريبان، 2010).

2.3.2. خصائص القضاء العشائري:

- إن القضاء العشائري يتميز عن غيره من القضاء بعدة خصائص، نبرز أهمها في ما يلي:
1. حرية اختيار القاضي أو الحكم في الخلاف، حيث إن القاضي في القضاء النظامي يتم اختياره من قبل المحكمة وليس أطراف النزاع (حجة، 2015).
 2. السرية خلال مجالس مغلقة، خلافاً للقضاء النظامي المعروف بالعلانية.
 3. في القضاء العشائري لا يتلقى القاضي أي مردود مادي من أطراف المتنازعين، بينما في القضاء النظامي يتلقى القاضي راتباً من الحكومة (ثابت، 2012).

4. السرعة في الفصل والقضاء، بينما القضاء النظامي يمتاز بالتباطؤ في فصل النزاعات.
5. القضاء النظامي يلزم المتخصصين بتوكيل محامٍ لعرض شكاوهم أمام القاضي، بينما القضاء العشائري عكس ذلك، حيث الأطراف المتنازعة تعمل على عرض قضيتها أمام القاضي دون وجود محامين (حجة، 2015).
6. يؤدي القضاة العشائريون دورهم بناء على طلب أحد الخصوم، وليس بدوام كامل لممارسة المهنة القضائية (ثابت، 2012).
7. تقتصر أحكام القضاء العشائري على مبدأ التفرغ المالي أو الجانب المعنوي كالتبويض أو الاعتذار، حيث لا قصاص ولا إعدام ولا سجن، وأي حكم يصدر يُفقدى بالأموال (التل، 1999).
8. الأحكام في القضاء العشائري تصدر شفويًا، ولا تُدوّن في كتب وسجلات، وإنما هي محفوظة لدى الشهود الحاضرين للقضية (ثابت، 2012).
9. لا يتوفر للقضاء العشائري دستور أو نظم وقوانين مكتوبة، بل يتم النطق بالحكم اعتمادًا على قضايا متماثلة أو ما جرت عليه العادات والتقاليد.
10. الانصياع لتنفيذ أحكام القضاء احترامًا وتقديرًا لرجال الإصلاح والقضاة، بينما في القضاء النظامي يكون تنفيذ الحكم إجباريًا، بصرف النظر عن الشعور بالرضا أو عدمه، ما يتسبب بترك آثار نفسية في نفوس المتنازعين.

4.3.2. أسباب اللجوء إلى القضاء العشائري:

توجد عوامل تستند إلى واقع سياسي واجتماعي واقتصادي، في حقب زمنية مختلفة من التاريخ الفلسطيني، أدت إلى نشأة القضاء العشائري واستمرار تمسك الفلسطينيين به، وتفضيله في كثير

من الحالات على وسائل حل المنازعات الرسمية التابعة للدولة، في هذا الجزء سيتم إلقاء نظرة على هذه الأسباب في محاولة لتفسير استمرار اللجوء إلى القضاء العشائري.

1.4.3.2. طبيعة المجتمع الفلسطيني:

تعد طبيعة المجتمع الفلسطيني، أحد أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة القضاء العشائري واستمرار التمسك به، باعتبار المجتمع الفلسطيني، مجتمعاً يُعلي من قيمة الأعراف والتقاليد، ويجعلها نائماً مهماً في كثير من شؤون حياته، لا سيما في علاقاته الاجتماعية، ويرجع ذلك، في جزء منه، إلى البعد الجغرافي والقومي للفلسطينيين باعتبارهم جزءاً من الشعب العربي، وأحد المجتمعات التي اصطلح على تسميتها بـ(المجتمعات الشرقية)، وهي مجتمعات تُعرف بإعلاء الأعراف والتقاليد وتبوءها مركزاً متميزاً في نظامها الاجتماعي والقانوني (رحال، 2019).

ولعل مرحلة التقنين في الحقبة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، أحد الشواهد على طبيعة المجتمعات التي كانت خاضعة للحكم العثماني، ومنها المجتمع الفلسطيني، حيث استمدت معظم القوانين العثمانية أحكامها الجديدة في ذلك الوقت من العرف المحلي (مساواة، 2018).

ويرى الباحث أنه نتيجة لطبيعة المجتمع الفلسطيني تلك، يتولد الشعور بالالتزام بالأعراف والتقاليد العامة، بحيث يعتبر الفرد اللجوء إلى القضاء العشائري، والخضوع للحلول المفروضة عليه، جزءاً من التزامه الرئيسي بالأعراف والتقاليد، وإطاعة (كبار قومه)، الأمر الذي يفترض أن يجنبه نتيجة لذلك، تحمل مسؤولية عدم قبوله بالحلول العشائرية أمام مجتمعه أو عشيرته أو عائلته، وهي مسؤولية فيما لو قامت فإنها تترك تأثيراً سلبياً على مصالحه ومصالح من يرتبطون به، وبالتالي، لا يجد أمامه سوى اللجوء إلى رجال الإصلاح العشائري، والقبول بحلولهم مهما كانت قاسية.

2.4.3.2. ضعف السلطات العامة:

كان -ولا يزال- ضعف السلطات العامة، وعدم قدرتها على ممارسة مظاهر السيادة على الإقليم الذي تحكمه، أحد الأسباب الرئيسية لتفضيل المواطنين القضاء العشائري لفرض نظام اجتماعي عام، وذلك كبديل للسلطات الرسمية الغائبة، هذا السبب، بالتحديد، قد يصلح غالباً لتفسير نشأة التنظيمات غير الرسمية، ومنها الإصلاح العشائري في جميع الكيانات السياسية، واعتبارها بديلاً عن السلطات العامة، وهذا التفسير ينطبق على مراحل مختلفة من حياة الشعب الفلسطيني، وبخاصة، مرحلة الحكم العثماني، ومرحلة حكم السلطة الفلسطينية (النواجعة، 2004).

إن الضعف الذي واكب السلطات العثمانية في المناطق الخاضعة لها أواخر القرن التاسع عشر، نتيجة الثورات والانقلابات التي نفذها سكان تلك المناطق على السلطات العامة في ذلك الوقت، كان سبباً رئيسياً في لجوئهم إلى القضاء العشائري لحل منازعاتهم في ظل غياب السلطات العثمانية الرسمية (جرادات، 2014).

أما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن التقسيم السياسي والإداري للأراضي الفلسطينية الذي فرضته تفاهات أوسلو، وعدم مقدرة السلطة -نتيجة لذلك- على بسط سيطرتها في القدس الشرقية، وفي مناطق واسعة من الضفة الغربية، ومناطق في قطاع غزة، كان سبباً رئيسياً لاعتماد الفلسطينيين، وحتى السلطة نفسها، على رجال الإصلاح العشائري لتطويق وحل النزاعات بين سكان تلك المناطق من الفلسطينيين، وبخاصة في ظل رفض الفلسطينيين، أو على الأقل عدم ترحيبهم، اللجوء إلى محاكم الاحتلال كوسيلة لحل قضاياهم؛ لا سيما الجزائية منها (حرب، 2019).

إضافة إلى ذلك، ساهمت إجراءات سلطات الاحتلال من اجتياحات واقتحامات للمدن الفلسطينية وإعاقة حركة الفلسطينيين وهدم البنية التحتية للسلطة الفلسطينية، بما فيها مقرات الأجهزة الأمنية

في تعطيل المحاكم، وإضعاف السلطات الأمنية، وشلها كليًا في بعض الفترات، الأمر الذي دفع الفلسطينيين إلى البحث عن البديل لحل نزاعاتهم وتحصيل حقوقهم (رجال، 2019).

3.4.3.2. الدافع الوطني:

كان رفض الفلسطينيين اللجوء إلى محاكم الاحتلال في الانتفاضة الأولى (1987) أهم أسباب نشأة الإصلاح العشائري وفاعليته، وقد مثلت هذه الفترة أفضل الفترات في تاريخ الإصلاح العشائري، ومثلت بداية ظهور الشكل التنظيمي للإصلاح العشائري (أي وجود لجان إصلاح)، فقد اتسمت تلك الفترة بعزوف الفلسطينيين عن اللجوء إلى القضاء النظامي الذي كان خاضعًا للحاكم العسكري الإسرائيلي من خلال ضابط شؤون العدلية، ما دفع الفلسطينيين، بدافع وطني، إلى البحث عن بديل، هذا الأخير تمثل في رجال ولجان الإصلاح العشائري (رجال، 2019).

وساهم في هذا الوضع، بشكل كبير، دعوة القيادة الموحدة للانتفاضة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلى مقاطعة مؤسسات الاحتلال، بما فيها المحاكم، واعتبار اللجوء إليها خروجًا عن شرعية الانتفاضة، ويُذكر في هذا السياق، أن المجلس الوطني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، قد سبق أن أسس الإدارة العامة لشؤون العشائر بتاريخ 1979/1/22 في جلسته المنعقدة في مدينة عمان (جرادات، 2014).

4.4.3.2. ضعف الثقة في نظام العدالة الرسمي:

لا شك أن لضعف ثقة الجمهور في السلطات العامة، لا سيما السلطة القضائية وفق ما ورد في أحدث استطلاعات الرأي الرسمية، دورًا رئيسيًا في دفع الفلسطينيين إلى اللجوء إلى الوسائل غير الرسمية لحل النزاعات، وفي مقدمتها القضاء العشائري، حيث الصورة النمطية عن طول أمد التقاضي في أروقة المحاكم النظامية، ومدى تمتع الجهاز القضائي بالاستقلالية، وضعف الثقة

في أجهزة إنفاذ القانون، واحترامها للقانون ولحقوق الأفراد وحياتهم الأساسية، فضلاً عن صورة نمطية أخرى تمثلت في التكلفة المالية المترتبة على اختيار القضاء الرسمي لحل المنازعات وتحصيل الحقوق، من حيث الرسوم، وأتعاب المحاماة، وتكاليف الإجراءات الأخرى، كنفقات الشهود والاستعانة بالخبراء (حرب، 2019).

وفي المقابل، وانطلاقاً من حقيقة أن القضاء النظامي أطول مدة في التقاضي، فهنا العكس تماماً، حيث السرعة لدى القضاء العشائري، وإن كان ذلك على حساب ضمانات المحاكمة العادلة بمختلف مضامينها، كما أن القضاء العشائري -إن صح القول- هو أقل كلفة من القضاء النظامي، فذلك ينطبق على القضايا المدنية فقط، أما في القضايا الجزائية، فإن اعتبار اللجوء إلى القضاء العشائري يقلل الأعباء المالية، فذلك ممكن للوهلة الأولى، حيث لا يتطلب الأمر، في البداية، توكيل محامٍ أو دفع رسوم، ولكنه في المقابل، من الممكن أن تقود الحلول التوفيقية أو المفروضة في الإصلاح العشائري إلى تحمل أحد الأطراف أعباء مالية ضخمة (مساواة، 2018).

5.4.3.2. حفظ السلم الأهلي:

كثيراً ما يتردد على لسان مختلف الفاعلين في هذا المجال من رجال إصلاح ومحافظات ومحامين وحقوقيين ومؤسسات مجتمع مدني وغيرها، أن حفظ السلم الأهلي، هو أحد المبررات الرئيسية للجوء إلى القضاء العشائري، وأحد مبررات توفير الدعم الرسمي لرجال ولجان الإصلاح، حيث هناك دور فاعل وملحوظ لتلك الجهات في تطويق النزاعات والخلافات في بدايتها بصورة تمنع من تطورها، وبخاصة في جرائم القتل، مستعينين في ذلك بما لديهم من

علاقات اجتماعية وعلاقات بالسلطات العامة، لا سيما أجهزة إنفاذ القانون، وتزداد قوة هذا المبرر ومنطقيته في المناطق غير الخاضعة للسلطات الفلسطينية (حرب، 2019).

من هنا، يلمس البعض أن للإصلاح العشائري مساهمةً في حماية حق الأفراد في الحياة، وفي السلامة الجسدية، وحقهم في الملكية وصيانة ممتلكاتهم، بمنعهم من خلال تدخلاتهم السريعة القيام بأي ردود فعل انتقامية بين الأطراف. ولكن في المقابل، فإن الإصلاح العشائري، من خلال آليات عمله، وما قد يفرضه من حلول، ينتهك حقوقًا أساسية للبشر، ومعروف أن حقوق الإنسان لا يجب النظر إليها أنها حقوق تقبل التجزئة، كما يرى البعض أن عدم وجود تعريف واضح ومحدد للسلم الأهلي، أو على الأقل وجود اختلافات جوهرية في تعريف السلم الأهلي، يصعب معه الحكم بحيادية فيما إذا كان الإصلاح العشائري يحقق السلم الأهلي أم لا (مساواة، 2018).

4.2. التسوية في فلسطين

1.4.2. التسوية في فلسطين عبر التاريخ

سوف نسلط الضوء حول التسوية وما مرت به من مراحل تاريخية، بدأت بالحقبة العثمانية (التسوية التركية) وصولاً إلى التسوية الحالية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، مع استكمال الجهات التي كانت تقوم بعملية التسوية قديماً وحالياً.

1.1.4.2. تسوية الأراضي في فلسطين في العهد العثماني

تعاقبت على فلسطين العديد من الحضارات والإمبراطوريات، وكان لكل منها أسس لتنظيم الملكية الفردية وتحديد العلاقة ما بين الأرض والفرد والدولة، لكن في سياق تسوية الأراضي يمكن الانطلاق من حقبة الإمبراطورية العثمانية، لأن العديد من ترتيبات الملكية التي صدرت في تلك

الفترة لا تزال نافذة إلى يومنا هذا، وتوزيع الملكية الحالي في فلسطين تأثر بشكل كبير بما حصل بتلك الحقبة، (حن، 2019).

امتدت سلطة الدولة العثمانية لتشمل فلسطين عام (1516م) واتخذت من المذهب الحنفي مذهباً رسمياً في الدولة؛ وبذلك بدأ التشريع السلطاني العثماني بإصدار القوانين التي تتعلق بالأراضي، وفي عهد السلطان العثماني (محمد الثاني الفاتح)، وزعت سندات التصرف في الأراضي الأميرية. (الحرماوي، 1998)

وفي أعقاب صدور قانون الأراضي العثماني عام (1858م) والذي يعتبر أول قانون مدني يخرج إلى حيز الوجود ويعالج شؤون الملكية العقارية حيازةً وتصرفاً واستغلالاً، شهدت الملكية العقارية بعامة، والأراضي بخاصة في فلسطين العديد من التحولات تمثل أهمها في تخليص الأراضي من النظم الإقطاعية البالية، والعادات والتقاليد المستمدة من تراث البوادي وضبط الملكية العقارية وتنظيمها وفق قوالب قانونية محددة، وبروز الملكية الفردية الخاصة، ونمو الملكيات الكبرى على إثبات حق خزينة الدولة في ملكية أراضيها وزيادة حساب الملكيات الفردية الصغيرة الوسطى، وفعاليتها في الجهاز الضريبي، وإصرار الرعايا الأجانب والحركة الصهيونية على تملك الأراضي (عبد الوهاب، 2013).

وعلى إثر صدور قانون الأراضي العثماني لعام 1858م، قسمت الدولة أراضيها إلى خمسة أقسام هي: (أبو بكر، 2014)

• الأراضي المملوكة: تعود ملكيتها إلى الأفراد بصفة شخصية، ولصاحبها حق التصرف فيها كباقي الأموال المنقولة كالبيع والتوريث والرهن.

• الأراضي الأميرية: تعود رقبتها إلى الدولة، التي تعتبر صاحبة حق التصرف فيها، ويشرف على إدارتها السلطان أو من ينوب عنه، وهي تشمل أراضي المراعي والغابات.

• الأراضي الموقوفة: هي الأراضي التي وقفها مالكوها فحسبت عن التملك والتملك والرهن، ورصد ريعها إلى جهة معينة وتحت إشراف المؤسسة الدينية ومنها الوقف العام والوقف الذري.

• الأراضي المتروكة: هي الأراضي التي تخلت عنها الدولة للسكان من أجل المنفعة العامة، ولا تجري عليها أحكام التصرف الشخصي كالبيع والرهن والهبة.. وتقسّم إلى قسمين هما: العمومية والمباحة.

• الأراضي الموات: هي الخالية من السكان وليست ملكاً لأحد، وتكون بعيدة عن التجمعات السكانية ويحتاج الرجل مسيرة نصف ساعة بخطوات متوسطة لقطعها.

ويبين عبد اللطيف (2011) أن الأراضي المشاع شكلت معظم الأراضي في فلسطين، حتى بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، وكانت الدولة العثمانية هي المالك الفعلي لها، ولكنها سمحت للمزارعين بفلاحتها ولم تسمح لهم ببيعها أو شرائها، في مقابل ذلك فرضت عليهم دفع عشر الإنتاج، كما انتشرت أراضي الوقف والملك الخاص بشكل محدود في المدن والقرى.

2.1.4.2. النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين في العهد البريطاني (1917 - 1948)

بدأ الانتداب البريطاني في فلسطين عام (1917)، حيث قامت بريطانيا بتقسيم فلسطين إلى ثلاثة ألوية هي الشمالي والجنوبي ومقاطعة القدس على رأس كل منها حاكم عسكري بريطاني، يربط كل حاكم في الألوية بالحاكم العسكري في القدس، وبدوره يرتبط حاكم القدس بالقيادة العامة

للجيش البريطاني في القاهرة، ومع بداية احتلال بريطانيا لفلسطين عام (1917) كان ما نسبته (56%) من أراضي القرى العربية مشاعا، وهو ما شكل عائقًا كبيرًا أمام التغلغل اليهودي، خصوصًا في المناطق الساحلية والسهلية، لذا كان لا بد من سن قانون يمكن حكومة الانتداب البريطاني من وضع يدها على الأراضي المشاع وتحويلها إلى أراضٍ أميرية، وأن يعطى للحكومة حرية التصرف بها كيفما تشاء، بعد أن تتجح في تفكيك الملكية الجماعية لتلك الأراضي (العودة، 2007).

وفي منتصف العشرينيات شرعت حكومة الانتداب بعمليات تسوية الأراضي وهو مشروع يزعم حل مشاكل ملكيات الأراضي، وخاصة تلك الأراضي التي كانت لا تزال بعد باسم أملاك الدولة منذ العهد العثماني، فكانت محاكم الأراضي تعتبر كل كوشان يحمله شخص يهودي صحيحًا، أما عندما يكون الكوشان يحمله شخص عربي فالحكم ينقلب إلى النقيض، حيث كانت بداية أعمال التسوية من قبل حكومة الانتداب البريطاني بتعيين فريق من الموظفين في دائرة التسوية، وهو مكون من (15) عضوًا إلا أن رئيس الدائرة وأمور التسوية ومساعد المراقب كانوا يهودا، بالإضافة إلى خمسة أعضاء يهود آخرين، واثنين إنجليزيان، وخمسة أعضاء عرب، ثلاثة منهم يعملون ككتبة واثنان يعملان مساعدين لمأمور التسوية بمعنى أن هذا الفريق جاء ليلبي أهداف اليهود في تسوية الأراضي ضمن المناطق التي يركزون على شراء الأراضي فيها (إسماعيل، 2015). واستمر العمل بنظام التسوية هذا في زمن حكم الأردن للضفة الغربية وحكم مصر لقطاع غزة في الفترة من (1948-1967)، ولتوثيق أعمال تسوية الأراضي بموجب مخططات أدركت حكومة الانتداب أن أي مخطط يجب أن يتم ربطه بنقاط ثابتة، يكون من السهل تحديد موقع أي قطعة بسهولة ويسر، ولذلك قررت الحكومة البريطانية إنشاء الشبكة الجيوديسية

الفلسطينية سنة (1923)، أي قبل إعلان التسوية حيث تم توزيع نقاط الإحداثيات بالدرجات المختلفة في جميع أنحاء فلسطين (البسايطه، 2017).

3.1.4.2. قوانين الأراضي في العهد الأردني (1948-1967)

في هذه المرحلة أصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة الأراضي المحتلة عام (1967) هي فلسطين، وذلك من منظور قرار التقسيم الذي صدر عام (1947)، فبعد احتلال الصهاينة لجزء كبير من أراضي فلسطين التاريخية، والتي أصبحت تعرف فيما بعد بإسرائيل، فإن ما تبقى للشعب الفلسطيني من أرضه التاريخية لا يتعدى ربع المساحة الإجمالية لفلسطين، فخضعت الضفة الغربية للحكم الأردني حيث أعلنت الأردن ضمها للضفة سنة (1952) لتصبح جزءًا من المملكة الهاشمية، بينما خضع قطاع غزة للحكم المصري (سليمان، 2014).

وفي عام (1950) صدر القانون المؤقت الموحد، لقوانين الضفتين رقم (34) لسنة (1950)، وبذلك تم توحيد القوانين المتعلقة بالأراضي، مع إبقاء الحكومة الأردنية على القوانين العثمانية، مطبقة في الضفتين، إلى أن صدر القانون رقم (28) لسنة (1950) والقاضي بتوحيد الضفتين، وتبع ذلك صدور القوانين الأردنية المتعلقة بالأراضي، كما شرع القانون رقم (6) لسنة (1964) تسجيل الأراضي غير المنقولة، التي لم يسبق تسجيلها ليكون مسانداً لقانون التسوية في تثبيت الحقوق (إسماعيل، 2015).

4.1.4.2. النظام القانوني لتسوية الأراضي في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967-

1994)

للأراضي أهمية خاصة في فلسطين، فهي أساس الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، حيث دأب الصهاينة منذ قدومهم إلى فلسطين على تطبيق سياسة الأمر الواقع، ووضع اليد على الأراضي

ونزع ملكيتها من أصحابها وإرساء ركيزة أساسية لبقائهم في فلسطين تتمثل في ملكية الأراضي، ويعتبر الوضع القانوني لمعظم أراضي الضفة الغربية كونها غير مسجلة رسمياً في الدوائر المختصة (دوائر تسجيل الأراضي) داعماً أساسياً للحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها، وهياً لها المناخ الملائم للاستمرار في تطبيق سياسة وضع اليد على الأراضي وإنشاء المستوطنات والمعسكرات وتوسيعها (سليمان، 2014).

كما أصدرت إسرائيل العديد من القرارات التي شكلت في مضمونها معيقات، حيث أوقفت عملية التسوية الأردنية ومنعت التسجيل من خلال إغلاق مكاتب التسجيل (1967)، ثم أعيد فتحها في العام (1969) وكان يتم سجن كل من يتقدم بمعاملة للبيع ويفرض عليه غرامة مالية، وقد سعى الاحتلال الإسرائيلي لعدم إتمام عمليات التسوية، حيث عطل الأمر العسكري رقم (291) لسنة (1968) التسوية المعلنة في عدة مناطق في الضفة الغربية، واستمر الوضع على ما هو عليه بإصدار الكثير من الأوامر العسكرية التي تصب في صالح الاحتلال الإسرائيلي حتى سنة (1994)، حيث انتقلت إدارة المناطق الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية بعد عقد اتفاقيات سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، والتي انتهت بإبرام اتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، عمدت إسرائيل إلى تكثيف الاستيطان وذلك بهدف فرض سياسة الأمر الواقع على الأرض (عجوة، 2011).

5.1.4.2. تسوية الأراضي في ظل السلطة الفلسطينية (1994-الآن)

على الصعيد القانوني أصدر رئيس السلطة الفلسطينية أول قرار له بتاريخ (20 أيار 1994)، الذي قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل (1967/6/5) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبنظرة سريعة إلى التشريعات الجديدة يلاحظ أنها تركز على عدة

أمور أساسية في الدولة، ومن أهمها الأراضي حيث انتقلت إدارة سلطة الأراضي للسلطة الفلسطينية، حيث تم إنشاء سلطة الأراضي بموجب مرسوم صادر عن الرئيس الراحل (ياسر عرفات) بتاريخ (2002/6/5)، والتي كانت تابعة إلى وزارة العدل، ودوائر المساحة إلى أن تم أخيراً فصلها عن هاتين الوزارتين، وأصبحت تابعة لمجلس الوزراء الفلسطيني (عجوة، 2011). وتُنشر هذه التشريعات في الجريدة الرسمية الفلسطينية "الوقائع الفلسطينية"، وقد صدر أول عدد لها بتاريخ (1994/11/20). (المادة 2، 2002).

وفي عام (2004) وفي محاولة جادة، أُصدر مشروع قانون الأراضي (مشروع قانون الأراضي الفلسطيني، 2004) لمحاولة ضم كافة القوانين المعمول بها في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن هناك مشروع قانون لإنشاء "لجنة الأراضي" وكذلك مشروع تنظيم المدن والقرى والأبنية، وأيضاً هناك مشروع قانون آخر هو "قانون الوكالة الدورية غير القابلة للعزل" والذي لا يزال قيد الدراسة لدى المجلس التشريعي حتى الآن (الحسيني، 2008).

2.4.2. أهمية مشروع تسوية الأراضي والمياه:

حتى لو كان مشروع تسوية الأرض والمياه يعاني العديد من القضايا والعقبات، فإن أهميته تكمن في الآثار الجيدة التي سيحدثها (خمايسي، 2020)، ويمكن تلخيص ذلك على النحو التالي:

- تسجيل الحقوق العقارية وإثبات ملكية الفرد لأرضه لدى الجهات الحكومية المختصة.
- إعادة هيكلة الصناعة الزراعية وتكثيف الطرق السريعة لخدمة معظم القسائم.
- تسوية النزاعات والخلافات حول حقوق الملكية وحدود الأراضي والتصرف والاستفادة من الأرض.

- تسجيل حقوق الملكية للمغتربين في عقاراتهم والحفاظ عليها من أجل تعزيز روابطهم بممتلكاتهم وإعادتهم إلى بلدهم الأصلي.
- مساعدة الفئات والأقليات والفقراء، بمن في ذلك النساء وذوو الاحتياجات الخاصة، على تأمين حقوقهم العقارية.
- من منظور وطني، تسجيل الأرض بأسماء أصحابها الأصليين، يمنع عملية تسرب الأراضي للاحتلال، ويحافظ على ممتلكات المواطنين والدولة، ويحميها من التزوير والتعديات.
- من الناحية الاقتصادية، يساعد تسجيل الأرض على زيادة الاستثمار من خلال تمكين المستثمرين من الحصول على التراخيص اللازمة، وإنشاء مشاريع تجارية ناجحة، والتخطيط للبنية التحتية المستقبلية لأن رؤوس الأموال والمستثمرين لا يخاطرون بإنشاء مشاريع على عقارات أصلها غير ثابت.
- مساعدة الوكالات والهيئات الحكومية المحلية في وضع خطط ومشاريع مستقبلية، ورسم الطرق والأماكن العامة والخدمات.
- عملية تسجيل وترسيخ الملكية للأراضي تساعد على الحفاظ على السلم الأهلي، وإنهاء التعدي على حقوق الآخرين، وحل النزاعات المتعلقة بالممتلكات، والقضاء على الطائفية في الأراضي، وكل ذلك يساعد في التنمية وإعادة الإعمار واستصلاح الأراضي المشاع.

3.4.2. التحديات والمعوقات التي تواجه مشروع تسوية وتسجيل الأراضي

أجمعت بعض الهيئات المحلية على أن المشروع ضخم وذو عبء مالي على الأهالي بسبب رسوم المسح، وأجمعت أيضًا على تخوف الأهالي من دفع ضريبة الأملاك أو أي مستحقات مالية للمجلس البلدي أو للدولة، ورأت بعض الهيئات المحلية أن رفض الناس مشروع التسوية

نتيجة خوفهم من الضرائب والرسوم يشكل تحديًا رئيسيًا أمام مشروع التسوية، الأمر الذي جعل بعض السكان يرفضون المشاركة في مشروع التسوية، كما أضافت بعض الهيئات المحلية أن العمل يسير ببطء شديد لأسباب اجتماعية وسياسية أو لتأخر عملية التسوية بسبب انتظار أذون شراء خاصة إذا كان المشتري يحمل هوية أو جنسية إسرائيلية، كما أن هناك مشاكل في بعض الهيئات المحلية مع المساحين الذين رسا عليهم العطاء من حيث بطء العمل وعدم التعاون، علاوة على ذلك، لا يوجد قانون أو مؤسسة فلسطينية واضحة تتناسب مع الوضع الحالي في فلسطين، خاصة من وجهة نظر سياسية، دون التسبب في تعقيدات جديدة (نعيرات، 2020).

كذلك أشار حن (2019) إلى أن بعض الهيئات المحلية أظهرت أن النزاعات على الأراضي، خصوصاً حق الإناث في الميراث، وعدم وجود مصادر تمويل لدى المواطنين تعد من أكثر المشاكل تعقيداً والتي تبطئ إنجاز التسوية، ومن المشاكل التي تعيق إنجاز التسوية أيضاً، غياب العديد من مالكي قطع الأراضي، وعدم الحضور للمطالبة بأراضيهم، وعدم التعاون أثناء عملية التحقيق، ووجود نسبة كبيرة من ملاك الأراضي المغتربين خارج فلسطين، بالإضافة إلى وجود قطع أراضٍ بمساحات كبيرة غير مقسمة على الورثة، ويضاف إلى ذلك المشاكل على حدود الأراضي، ورفض الأهالي إعطاء مساحات من أجل شق الطرق كما هو في المخطط، والأوضاع الاقتصادية السيئة والعبء المادي على المواطنين، كما تم توضيح ضعف تطبيق المشروع في المنطقة "ج" أو قطع الأراضي القريبة من جدار الفصل العنصري وما يصاحب ذلك من تعقيد سياسي، كما ظهرت بعض المشاكل الإجرائية مثل الخلل في أسماء المالكين ومساحات الأراضي، وفقدان السكان أوراق الملكية بسبب عدم إدراكهم لأهمية حفظها، ما احتاج لوقت وجهد

ومال لإعادة استصدارها، واعترض بعض ممثلي الهيئات المحلية على نقل الكثير من الأراضي إلى خزينة الدولة، والذي بدوره يضعف موقف التسوية أمام السكان.

4.4.2. الإجراءات المتبعة لحل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي أمام محكمة التسوية:

بعد تعبئة لوائح الادعاء بالكامل والتوقيع عليها من قبل المدعي والموظف الذي قام بتعبئة لائحة الادعاء ومأمور التسوية ولجنة المعرفين ورئيس البلدية، واستلام المستندات المؤيدة للادعاء وأرشفتها، وتصوير كافة الأوراق وإعطاء صورة طبق الأصل عنها لصاحب الادعاء، ثم يتم تنظيم جدول يسمى جدول الادعاء، ويشمل جميع الادعاءات المعترف بها والمتنازع عليها، ويتم تظليل القطع المتنازع عليها باللون الأصفر، ثم يرسل الجدول إلى الإدارة العامة للتسوية مرفقاً معه تقارير القضايا المتنازع عليها (هيئة تسوية الأراضي والمياه، 2018).

ولحل النزاعات الناشئة حول حقوق الملكية أشارت نعيترات (2020) إلى الإجراءات التالية:

1- يقوم الموظف المسؤول عن الادعاءات بإنجاز تقرير يوضح فيه القطع المتنازع عليه، ونوع كل نزاع وطبيعته.

2- يعرض مأمور التسوية المصالحة على الأطراف المتنازعة، وإذا تم الاتفاق على الصلح، يتم تحرير صك الصلح بالمواد التي اتفق عليها بين المتنازعين، ويتم ذكر مواصفات القطع التي تمت المصالحة حولها في صك المصالحة، ويوقع من قبل الأطراف المتنازعة مع توقيع الشهود، ويصادق عليه من قبل مأمور التسوية، وهذا الاتفاق يتم العمل به بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة.

3- في حال لم يتمكن مأمور التسوية من حل النزاع الناشئ بين المتنازعين، يتم تشكيل لجنة من مأمور التسوية بصفته رئيسًا، وموظف ذات صفة قانونية، وموظف فني إذا كان النزاع على حدود القطعة.

4- تبدأ اللجنة المباشرة في التحقيق في الادعاءات للقطع المتنازع عليها، ويتم سماع إفادات جميع المتنازعين، كما تتم الاستعانة بأية وثائق متوفرة منها على سبيل المثال: (قرارات محاكم، سجلات دائرة تسجيل الأراضي، وهي عدة أنواع:

أ- شهادة التسجيل التركي (الطابو).

ب- شهادة التسجيل البريطاني: وتستند هذه الشهادة إلى مخططات مساحة، ما عدا المنقول من السجلات التركية، وهي مرجع قانوني ثابت.

ت- شهادة التسجيل العربي (الأردني والفلسطيني): وتعد هذه الشهادات التي تمت في زمن الأردن هي شهادات تسجيل جديدة، واستمرت حتى بداية السلطة الوطنية الفلسطينية بإجراءات تسجيل الأراضي، وتعتبر هذه الشهادات أهم الوثائق الصحيحة والمعتمدة.

5.2 الدراسات السابقة

1.5.2. الدراسات العربية:

هدفت دراسة الكحلوت وبركات والعرابيد (2022) إلى فهم الإصلاح العشائري كأحد تطبيقات العدالة غير الرسمية في حلّ الصراعات المحلية، حيث تناقش الدراسة مدى قبول هذا الأسلوب كوسيلة بديلة عن القضاء الرسمي لحل النزاعات داخل المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، مع التطرق إلى القيمة القانونية لصكوك الصلح والممارسة القضائية بهذا الشأن، وخلصت الدراسة

إلى أن الإصلاح العشائري هو أحد أشكال العدالة غير الرسمية المقبولة مجتمعياً في القطاع، ولكنه لا يعد بديلاً عن القضاء الرسمي، حيث ما زال المجتمع الغزي يلجأ إليه لعوامل مختلفة، بالرغم من تضاؤل دور العشيرة في الشأن العام، تدعو الدراسة إلى تبني منظور إيجابي تجاه مشاركة القوى المجتمعية في حل النزاعات المحلية.

وهدفت دراسة الغشامي (2020) إلى التعرف على العلاقة بين التحكيم القبلي والقضاء الرسمي من خلال إبراز الأثر القانوني لإجراءات القضاء القبلي على القواعد الصادرة عن القضاء الرسمي. ولهذه الغاية يطبق الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال جمع البيانات والاجتهادات الفقهية حول العلاقة بين التحكيم القبلي والقضاء الرسمي لاستكشاف واستخدام آرائهم في فهم معضلات البحث. بالإضافة إلى ذلك، سيتم جمع البيانات الرئيسية للبحث من خلال مقابلات متعمقة مباشرة مع أصحاب المصلحة المعنيين. وصلت الباحثة إلى جملة من النتائج أهمها أن العلاقة بين التحكيم القبلي والقضاء المنهجي تأخذ شكلين رئيسيين. الأول هو عندما يقتصر دور التحكيم القبلي على احتواء النزاع ووضع حد لردود الفعل بمجرد قرارات وقرارات التحكيم. في هذه الحالة، تكون وظيفة التحكيم القبلي مكملة لوظيفة القضاء العادي. تعتبر وظيفة التحكيم القبلي بديلاً عن القضاء العادي عندما يتدخل ممثلو التحكيم القبلي في النزاع بإصدار قرارات وأحكام تتناول نتيجة النزاع. كما توضح الدراسة أن التحكيم القبلي يلعب دوراً استراتيجياً في حل النزاعات. كما أنه يخفف العبء الكبير للقضايا التي ينظر فيها القضاء الرسمي. كما أوصت الدراسة بالمتطلب الأساسي لتنظيم القضاء العرفي من حيث السوابق والأحكام.

كما هدفت دراسة الأطرش (2020) إلى التعرف على العوامل التي تدفع المواطنين إلى اللجوء إلى القضاء العشائري في جريمة القتل كبديل للقضاء النظامي في الضفة الغربية. كما هدفت الدراسة إلى تحديد آليات التكامل بين القضاء العشائري والقضاء المنهجي في جريمة القتل في الضفة. استخدم الباحث المنهج الوصفي. تكونت عينة الدراسة من 24 من الإصلاحيين القبليين في الضفة الغربية. تتكون أداة الدراسة من مقابلة معدة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة. خلصت الدراسة إلى عدة نتائج. أهم العوامل: تعتبر العوامل القانونية من أهم العوامل التي تدفع المواطنين في الضفة الغربية إلى اللجوء إلى القضاء غير النظامي كبديل للقضاء المنهجي في القتل وسرعة إجراءات العدالة العشائرية وبساطتها، وشدة العقوبات التي يصدرها القضاء العشائري في جريمة القتل. كما توصلت الدراسة إلى أن قوة الأعراف الاجتماعية السائدة في الضفة الغربية تدفع المواطنين إلى اللجوء إلى القضاء غير النظامي، كما أن انعدام ثقة المواطنين بالقضاء من أبرز العوامل الثقافية التي تقود المواطنين للجوء إلى القضاء القبلي. وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها ضرورة التنسيق بين رجال الإصلاح وجهاز العدالة فور وقوع جريمة القتل، إضافة إلى ضرورة تشكيل لجنة وطنية تشمل جميع مؤسسات المجتمع الرسمية وغير الرسمية تتولى مسؤولية تحديد أحكام القضاء العشائري وطبيعة العلاقة مع الأجهزة الرسمية وتحديد المجالات التي تتدخل فيها. وأخيرًا، من الضروري تعديل أحكام قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية لتشمل أحكام القضاء العشائري.

وأجرى درعاوي (2018) دراسة هدفت إلى التعرف على دور القضاء العشائري في الحد من جرائم القتل في جنوب الضفة الغربية وكيفية تطويرها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، يتكون مجتمع البحث من رجال إصلاح وقضاة ومحامين في جنوب الضفة الغربية، وأجريت الدراسة

على (246) شخصاً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحث أداتين لجمع البيانات، الاستبانة والمقابلة، وتوصلت الدراسة إلى أن دخول الأشخاص غير المؤهلين إلى القضاء العشائري، وعدم معرفة أحكامه، وأخذ الأموال من المتنازعين هو أحد أبرز العقبات التي تواجه العرف العشائري، كما أن سهولة الإجراءات التي يجب اتباعها أما العرف العشائري، وسرعة إنهاء النزاعات والخلافات بين المواطنين، وثقة المواطنين فيه، تجعل من السهل على المواطنين الاعتماد عليه، وأشارت أيضاً إلى أن التنسيق بين رجال العرف العشائري، وتحديد معايير اختيارهم، هو المفتاح لتطوير العرف العشائري في جنوب الضفة الغربية، كما أظهرت النتائج أن أعضاء عينة الدراسة يفضلون الاعتماد على الإصلاح العشائري كدرجة أولى في حل النزاعات بين المواطنين، ثم اللجوء إلى التحكيم.

كما أجرى زكارنة (2017) دراسة كان الهدف منها تحديد أسباب توجه المواطن إلى الإصلاح العشائري، وتحديد العقبات التي تواجهه، وتحديد أهم القضايا التي يعتمد عليها، والتعرف على أهم سمات الإصلاح العشائري، استخدم الباحث المنهج الوصفي المقارن، كان مجتمع الدراسة ممثلاً برجال الإصلاح والمحامين والقضاة ورجال الأمن والمواطنين في شمال الضفة الغربية، وطبقت الدراسة على (206) مشاركين، وتوصلت إلى العديد من النتائج، أبرزها ثقة الجمهور في نزاهة وعدالة المسؤولين عن عملية الإصلاح، بالإضافة إلى حساسية بعض القضايا التي لا يريد المواطنون كشفها، ومن أبرز الأسباب التي تدفع المواطنين إلى لجنة الإصلاح، ومعظم المشاكل التي يعتمد المواطنون عليهم لحلها هي: المشاكل التي يصعب على القاضي الرسمي تحديدها بسبب عدم اكتمال عناصر الأدلة أو الشهود، ومسألة الشرف، وانتهاك العرض لحساسيته، وصرامة عقوبته وشدتها، تليها مشاكل في الدم، وتظهر النتائج أنه، على عكس العدالة الرسمية،

هناك نظام قضائي قبلي قائم على الإصلاح، لا يركز فقط على حل النزاعات والخلافات، بل يعمل على الإصلاح بين المتنازعين.

أما أبو شيخة (2016) فأجرى دراسة هدفت إلى التعرف على الفروق بين القضاء العشائري والقضاء الرسمي في فلسطين، وكشفت الدراسة أن الإصلاح العشائري يقوم على وجود الرعاة وتوفير درجة عالية من الحماية والأمن للمتخاصمين، حيث يمكن للمتقاضين اختيار قضاتهم، بالإضافة إلى قدرتهم على حل القضايا القبلية بسرعة لتوفير الوقت والجهد، فهم بعيدون عن النظام الحاكم لحل النزاعات والقضايا الشائكة بين الناس داخل مجتمعاتهم، كما وجدت الدراسة أن الإصلاح القبلي يتناقض مع العدالة الرسمية نتيجة نقص واختلال في عمل العدالة الرسمية، أو استحالة حل القانون لها، وهذا يشجع المواطنين على اللجوء إلى المخاتير ومصليحي المجتمع، ويظهر سرعة حل المشكلات، واللجوء إلى الإصلاح العشائري في حالات الدم والقتل والمشاكل الاجتماعية للوصول إلى حلول مُرضية للطرفين، وهي مكلفة في السلطة القضائية الرسمية، التي تتميز بتأجيلات متعددة، قد تصل إلى سنوات عديدة في المحاكم الفلسطينية.

وهدفت دراسة **جرادات (2015)** إلى التعرف على الدور الذي يقوم به رجال الإصلاح والعشائر في تعزيز السلم الأهلي والاجتماعي وحل الخلافات، وبينت الدراسة أن دور رجال الإصلاح في المجتمع الفلسطيني هو دور مكمل للجهات المختصة، على وجه الخصوص الأمن في الحفاظ على سلامة واستقرار المجتمع، وهناك حاجة إلى التعاون مع السلطات المختصة لأنها تقوم بدور طبيعي كركيزة أساسية في السيطرة على بعض الإجراءات البعيدة عن العادات والتقاليد والقيم الفلسطينية، وبالتالي، يعتبر رجل الإصلاح أحد ضمانات الاستقرار الاجتماعي، ومساعدًا

للجهات المختصة في الحفاظ على الأمن، وركيزة لا غنى عنها في بناء المجتمع وتعزيز مفهوم السلم الأهلي الفلسطيني وترسيخه.

وأجرت أبو بكر (2015) دراسة هدفت إلى استكشاف القضايا الاجتماعية والقانونية في فلسطين من خلال تداخل العدالة لحل النزاعات والمشاكل التي تنشأ في المجتمع الفلسطيني، وسعت الدراسة أيضًا إلى فهم المبادئ العامة التي تحكم وتوجه المنطق الاجتماعي وإصلاح العرف العشائري، ويشير تاريخ الإصلاح العشائري العرفي الفلسطيني إلى أن هذا النوع من العدالة أصبح أساسًا متينًا وقويًا في المجتمع الفلسطيني بسبب الاحتلال الذي حاول فرض قوانينه في فلسطين، بدءًا من الاحتلال العثماني مرورًا بالاحتلال البريطاني، وتمكنت نخبة المجتمع الفلسطيني من إدارة شؤونها دون تدخل أجنبي وتمكنت من حل النزاعات والصراعات الداخلية.

وأجرى براك (2014) دراسة كان الهدف منها الكشف عن صلاحيات القضاء العشائري في فلسطين، وهيكله وآلية عمله، ودرجة ملاءمته وتوافقه مع المبادئ القانونية، كما تسلطت الدراسة الضوء على مستقبل القضاء العشائري، وكيفية معالجته من قبل مختلف مؤسسات السلطة الفلسطينية، وقام الباحث في دراسته بتحليل بيانات عينته المكونة من (180) شخصًا بالتساوي بين الضفة الغربية وغزة، كما أجرى الباحث مقابلات شملت قضاة نظاميين وقضاة عشائريين، وقد توصل الاستطلاع إلى العديد من النتائج، وعلى وجه الخصوص (85.3%) أجمعوا على أن القضاء العشائري يدعم حل المشكلات بدرجة كبيرة من خلال قيم المسامحة والتماسك الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، في حين أن سبعة وأربعين بالمئة من المستطلعين يعتقدون أن إعادة هيكلة وتنظيم اللجان القضائية العشائرية ولجان الإصلاح في هيئة موحدة تقوم على

أساس سليم ومهني ضرورة اجتماعية ملحة، و(19.7%) يعتقدون أنها مصلحة وطنية عليا، و(19.7%) يعتقدون أن هذا هو دعم سيادة القانون.

هدفت دراسة الشرفات وسميران (2011) إلى التعرف على أحكام العرض في الفقه الإسلامي والقضاء العشائري الأردني، تكونت الدراسة من عدة فصول دراسية تتناول فيها الباحث قضية العرض وتعريفه من الناحية اللغوية والاصطلاحية ومن الناحية الفقهية، كما تطرقت الدراسة إلى أسباب نشوء القضاء العشائري والمراحل التي مر بها وآثاره الإيجابية والسلبية على المجتمع. كما تناول الفصل الثاني من الدراسة قضية العرض، من حيث تعريفه من الناحية الاصطلاحية ومن منظور عشائري، وتبيان الأحكام التي تطبق على الجاني من ناحية عشائرية، ومن الناحية الفقهية، كما تناولت في الفصل الأخير من الدراسة التفريق بين الفقه والقضاء القبلي حول قضية القذف، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أبرزها أن القضاء العشائري نشأ نتيجة ظروف تمثلت باضطرابات كبيرة في نهاية الحكم العثماني للبلاد لجأ إليه المواطنون لحماية الأعراس، والعرف العشائري لا يمثل قضاء مصادماً للشريعة الإسلامية، وإنما يطبقه المسلمون ويتمنون تطبيق أحكام الدين الإسلامي، كما بينت الدراسة أن للقضاء العشائري آثاراً سلبية، وعليه بعض الملاحظات مثل عدم تدوينه ليتم تسهيل عملية حفظه حتى يتم الرجوع إليه، ومن التوصيات التي توصل لها الباحث، ضرورة تدوين الأحكام والقضايا العشائرية، وعمل ندوات ومؤتمرات ليتم الاستفادة من أهل الإصلاح وأصحاب القضاء القبلي، وإزالة وإلغاء الأحكام العشائرية التي تتناقض الدين الإسلامي.

كما قام الجابري (2008) بدراسة هدفت إلى الكشف عن دور الإصلاح العشائري في التدخل لحل النزاعات بين سكان جنوب العراق، بعد أن فقد القضاء الرسمي ثقة السكان، واستخدم

الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم المقابلة الشخصية كأداة لتدوين آراء القضاة، وأجريت الدراسة على (32) من القضاة العاملين في مناطق البصرة والنجف والناصرية، ووجدت الدراسة أن هناك طلبًا متزايدًا على التقاضي العشائري، وعزت الدراسة سبب الطلب على التقاضي العشائري إلى ثقة السكان في الإصلاح العشائري، وسرعة حل النزاعات، بالإضافة إلى ضعف العدالة الرسمية وتراجعها الناجم عن ضعف مؤسسات الدولة بعد الاحتلال الأمريكي.

وهدفت دراسة فتوح (2008) إلى معالجة القضاء العرفي ودوره البارز في الحد من الجريمة، وقد تم تناول هذه القضية من خلال نقاط مختلفة تتمثل في بيان اختصاصات القضاء العرفي، وأحكام القضاء العرفي، وتأثير القضاء العرفي على الحد من الجريمة والاستقرار المجتمعي، وخلص البحث إلى عدد من النتائج المهمة، لعل أبرزها أن القضاء العرفي يلعب دورًا مهمًا في عملية الرقابة الاجتماعية ويعمل على حل المشكلات بين الناس دون الوصول إلى المحاكم. كما أظهرت النتائج أهمية القضاء العرفي في إنشاء نظام قيم لسلوك الفرد داخل المجتمع من حيث المهام والواجبات التي على الفرد أن يؤديها للجماعة.

2.5.2. الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة ميلر (Miller, 2018) إلى فحص عمليات تسجيل الأراضي في نظام حيازة الأراضي المعقد في أكرا-غانا وإعادة نمذجة عملية تسجيل الأراضي لضمان تقديم الخدمات بكفاءة، واستخدم الباحث دراسة حالة أكرا، حيث تم اختيار أكرا لأنها عاصمة غانا مع إجراءات ملكية وتسجيل أكثر تعقيدًا لحيازة الأراضي، ما يؤدي إلى إبطاء الاستثمار والتنمية، تم جمع البيانات الأولية والثانوية حول عملية تسجيل الأراضي ومشاكلها واقتراحات التحسين من لجنة الأراضي وأمانة الأراضي العرفية وإدارة تخطيط المدن والبلد باستخدام مقابلات شبه منظمة

لضمان التمثيل الكامل للمجيبين، وتم توزيع استبانة على العملاء لمعرفة مخاوفهم بشأن عملية التسجيل واقتراحاتهم لمزيد من التحسين، وأظهرت النتائج أن عمليات تسجيل الأراضي الخاصة بالعائلة والبراز والولاية موجودة في أكرا، وتشمل حقوق الأرض المعترف بها في عملية التسجيل وهي الإيجار والتملك الحر والتأجير من الباطن والتنازل، ومع ذلك، فقد تم إدراك أن معظم حقوق الأراضي المسجلة هي حق الإيجار، وذلك لأن عدد المستأجرين يتزايد باستمرار بعد أن تطور من البراز والعائلة وأراضي الدولة، وتم الاعتراف بأن عملية تسجيل الأراضي الخاصة بالعائلة والبراز لها أطول عملية تسجيل.

كما هدفت دراسة بيتر وكلايتون (Peter & Clayton, 2014) إلى التعرف على النهج المبتكر لتسجيل الأراضي في العالم النامي من خلال استخدام التكنولوجيا، حيث تبين الدراسة كيف يمكن للمجتمعات استخدام الأجهزة المحمولة الرخيصة، وصور الأقمار الصناعية، وسجلات الأراضي غير الرسمية عبر الإنترنت لتحديد وتسوية مطالبات الملكية من خلال التحقق المتبادل من الحقوق بين الجيران، مثل هذا التوثيق لمطالبات الأراضي ليس مكلفًا أو معقدًا، وبالتالي فهو متاح حتى للمجتمعات الأكثر فقرًا في جميع أنحاء العالم، وهذه المجتمعات غير الرسمية ومنظمات الدعم يمكنها وينبغي لها أن تشارك في التسجيل الذاتي للممتلكات والمعاملات، في جوهرها تجاوز بيروقراطيات تسجيل الأراضي غير الكفؤة أو غير الفعالة أو العدائية، حتى تصل إلى الكتلة الحرجة اللازمة لتحقيق الاعتراف الرسمي بحقوقها في الأراضي.

أجرى رودر (Roder, 2012) دراسة الهدف منها تحديد التحديات التي تواجه العدالة غير الرسمية وتحديد وجهات النظر بشأن مؤسسات العدالة غير الرسمية، وتؤكد الدراسة أنه في معظم محاكم الشعوب الأصلية في العالم، يلعب مجلس الحكماء والسلطات التقليدية المماثلة دورًا هامًا

في حل النزاعات، على الرغم من الاختلافات الثقافية بين السكان، إلا أنهم يشتركون في سمات مشتركة، كما يعترف السكان بالقضاء غير الرسمي كمؤسسة شرعية، لذا فإن الاستراتيجيات الحديثة التي تهدف إلى تحسين العدالة وسيادة القانون أكثر فاعلية من الاستراتيجيات غير الرسمية، وهو ينطوي على إدراج الهيئات القضائية غير الرسمية في نهج أكثر شمولاً لبناء سيادة القانون.

وهدفت دراسة يو وجو (Yoo and Ju, 2012) إلى التعرف على نهج فعال لتسجيل الأراضي من خلال المسح التصويري الساتلي، واعتمدت الدراسة على دراسة حالة مدينة بهارلي، حيث إن القياس التصويري الساتلي قد لعب دوره بشكل طفيف في غرض رسم الخرائط المساحية، هذا لأنه من حيث الدقة الموضوعية لا يفي بالمعايير المطلوبة من قبل السلطات القضائية المساحية حيث توجد معايير صارمة بشكل أساسي نتيجة لحماية ملكية الأرض، والأكثر من ذلك، أن القضية الحاسمة هي أن تحديد حدود قطعة الأرض يعتمد فقط على ميزات أو زوايا حدودية مرئية بوضوح من صور القمر الصناعي ما لم يتم إجراء مسوحات أرضية متابعة مهمة للتحقق من كل نقاط الحدود القانونية الفعلية؛ وبالتالي، يمكن أن يؤدي إلى عدم الاتساق مع الحدود القانونية القائمة بالفعل، ومع ذلك، في حالة عدم تسجيل مجموعة واسعة من المناطق بالكامل بعد أو مطلوب تسجيلها حديثاً لإدارة معلومات استخدام الأراضي بدلاً من تحديد ملكية الأراضي الخاصة بدقة عالية في المواقع، يمكن أن يكون القياس التصويري الساتلي أداة مفيدة للغاية في هذا الموقف، على وجه الخصوص، في حالة الحاجة إلى تسجيل عدد كبير من العقارات، يمكن إجراؤها بتكلفة أقل وبأقل استهلاكاً للوقت مقارنة بالطرق الأخرى.

وأجرى موريس وتراميل (Morris and Trammell, 2011) دراسة هدفت إلى التعرف على دور القضاء غير الرسمي في فرض العقوبات في اليمن، استخدم الباحثون البيانات الاثنوجرافية والمقابلات التي تم جمعها في عام 2008 لفحص طقوس العدالة التصالحية في اليمن، ويوضح من أجريت معهم المقابلات أن ضباط الشرطة الريفية في اليمن يلجأون إلى الشيخ المحلي للحفاظ على السلام والاستقرار في هذه المناطق، في الوقت نفسه يعمل المشايخ أحيانا مع المسؤولين الحكوميين لضمان الإفراج المبكر عن السجناء الذين يخضعون لطقوس الوساطة، ويعتقد الباحثان أن هذا نموذج هجين للعدالة الريفية والولائية، حيث يقوم وكلاء الدولة مثل الشرطة بالترويج للقانون العام الأصلي لاستعادة النظام والعدالة، وهذا يسمح للأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية في اليمن باختيار الظروف التي ينبغي تطبيق العدالة في ظلها، وهذا العمل هو تعاون بين النظامين الرسمي وغير الرسمي.

وأشارت دراسة ترافيس وريبيكا (Travis and Rebecca, 2011) إلى أنه مع التدخل القضائي بمساعدة الشركاء، فإن نظام العدالة غير الرسمي غير مرئي، بمرور الوقت، ترجع نسبة 80% من النزاعات التي تم حلها من خلال نظام العدالة غير الرسمي إلى قدرتها على تقديم خدمات أسرع وغير مكلفة نسبياً مقارنة بنظام العدالة الرسمي.

وأجرى فلوموكي وريفز (Flomoky and Reeves, 2010) دراسة هدفت إلى مقارنة العدالة الرسمية بالعدالة غير الرسمية في ليبيريا، والتعرف على مكوناتهما، والأمور التي تدفع السكان إلى اللجوء إلى العدالة غير الرسمية في حل النزاعات بينهم، وتبين أنه نتيجة للحرب التي مرت بها البلاد، لم يتمكن القضاء الرسمي من حل النزاعات والخلافات بين السكان، هذا هو السبب في أن المواطنين غالبا ما يلجأون إلى الشيوخ وكبار القبائل لحل الخلافات بالطرق غير

الرسمية، وأشارت الدراسة إلى عدد من المقترحات، منها: ضرورة تثقيف السكان المحليين من حيث حقوقهم وواجباتهم، ودعم عملية الحوار بين ركائز النظام القضائي الرسمي وغير الرسمي، للوصول إلى صيغة قانونية متفق عليها في حل النزاعات بين المواطنين.

وأجرى خليل (Khalil, 2010) دراسة تهدف إلى تحديد التعددية القانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هدفت إلى فهم الظواهر القانونية وشرح إيجابيات وسلبيات التعايش بين العدالة الرسمية وغير الرسمية في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، ومع ذلك، فإن الغرض من هذه الدراسة ليس وضع حدود من قبل الدولة والقانون العرفي، وكذلك تأثير كل نظام على النظم الأخرى، بدلا من ذلك، يهدف إلى إظهار أن فئتي القانون هما دليل، بحيث يمكن أن تتعايش عدة مجالات معيارية داخل المجتمع.

3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها تمتعت بالمرونة والمنهجية العلمية في تناولها لموضوعاتها، وتميزت باهتمامها بأدق التفاصيل.

وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، بعضها يتعلق بالجزء النظري المتمثل بتحديد موضوع البحث وأهميته، وكذلك مشكلة الدراسة وأهدافها، وتحديد مفاهيم الدراسة وطبيعة التساؤلات المنهجية المستخدمة في تحقيق أهداف الدراسة، كما استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تطوير أداة الدراسة وتحديد محاور الأداة المستخدمة لجمع المعلومات، وهي الاستبانة وتحليل نتائج الدراسة الحالية في ضوء نتائج الدراسات السابقة لإظهار مدى الاختلاف والتوافق بنتائجها مع نتائج تلك الدراسات.

وتميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها من الدراسات الأولى -على حد علم الباحث- التي تبحث في دور القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن موضوع تسوية الأراضي في دورا، وهو ما يمثل الفجوة البحثية في الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

3. الطريقة والإجراءات

1.3 مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفًا كاملاً ومفصلاً لأساليب وإجراءات البحث التي أجراها الباحث، ويتضمن وصفًا لمنهج البحث ومجتمع البحث وأدوات البحث وصدقها وثباتها والتحليل الإحصائي.

2.3 منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الكمي والكيفي، وهو أحد أكثر الأساليب العلمية انتشارًا في البحث العلمي، لتحديد دور القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا.

3.3 مجتمع الدراسة

قام الباحث من خلال حصر جميع المواطنين في مدينة دورا الذين كان لديهم نزاع حول الأرض ليمثل بذلك مجتمع الدراسة، حيث بلغ عددهم (3091) مواطنًا (محكمة التسوية في دورا، 2023).

4.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة وتحقيقها، وهي عبارة عن عينة احتمالية، تم العمل على حسابها من خلال موقع (CALCULATOR) حيث بلغ حجمها

(358) مواطنًا، وشرع الباحث بتطبيق الاستبانة بشكل وجاهي، والجدول (1.3) يوضح توزيع

أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية.

جدول (1.3): الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة %	
الجنس	ذكر	211	58.9	
	أنثى	147	41.1	
	المجموع	358	100.0	
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فما دون	25	7.0	
	دبلوم	52	14.5	
	بكالوريوس	234	65.4	
	دراسات عليا	47	13.1	
	المجموع	358	100.0	
	الحالة الاجتماعية	أعزب/عزباء	39	10.9
		متزوج/ة	293	81.8
مطلق/ة		15	4.2	
أرمل/ة		11	3.1	
المجموع		358	100.0	
الوضع الاقتصادي	متوسط فما دون	65	18.2	
	جيد	221	61.7	
	جيد جداً	61	17.0	
	ممتاز	11	3.1	
	المجموع	358	100.0	

5.3 أدوات الدراسة

تم اعتماد أداتين لتحقيق أهداف الدراسة، وهما الاستبانة والمقابلة، حيث كانتا على النحو التالي:

1.5.3. الاستبانة:

بعد مراجعة الدراسات والأدبيات السابقة، طور الباحث أداة للقياس، على النحو التالي:

- الاطلاع على بعض الملخصات والمنشورات ذات الاهتمام بالقضاء العشائري.

- عرض الاستبانة بشكلها الأولي على المحكمين وذوي الخبرة في هذا المجال من المهتمين لمعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في صياغة الاستبانة.
- التعديل على بعض محاور الاستبانة بعد إبداء المحكمين عددًا من الملاحظات من حيث الصياغة، وتكونت الاستبانة من (40) فقرة تم توزيعها على ثلاثة محاور هي: العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات، ومساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي، والمعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات.

1.1.5.3. صدق الاستبانة:

1.1.1.5.3 صدق المحتوى (المحكمين):

للتحقق من صدق المحتوى للاستبانة فقد تم عرضها على (5) محكمين من العاملين في الجامعات الفلسطينية ومن ذوي الاختصاص والخبرة، انظر ملحق رقم (2).

2.1.1.5.3. صدق البناء

تم التحقق من صدق البناء عن طريق حساب معامل ارتباط بيرسون واستخراج قيمة معامل ارتباط الفقرة بالمجال الذي تنتمي إليه، وقيمة معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية، وقيمة معامل الارتباط لكل مجال بالدرجة الكلية، كما هو مبين في الجداول (2.3)، (3.3)، (4.3):

جدول (2.3): معاملات ارتباط الفقرات بمجالها (العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات)

معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
.767**	11	.674**	6	.620**	1
.711**	12	.564**	7	.677**	2

معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
.732**	13	.627**	8	.600**	3
.721**	14	.719**	9	.714**	4
.679**	15	.762**	10	.629**	5

جدول (3.3): معاملات ارتباط الفقرات بمجالها (مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول

الأراضي)

معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
.704**	11	.747**	6	.612**	1
.766**	12	.755**	7	.598**	2
.753**	13	.779**	8	.520**	3
.744**	14	.673**	9	.597**	4
.692**	15	.743**	10	.656**	5

جدول (4.3): معاملات ارتباط الفقرات بمجالها (المعيقات التي تواجه القضاء العشائري في

حل النزاعات)

معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة
.608**	8	.700**	5	.542**	1
.500**	9	.669**	6	.600**	2
.601**	10	.523**	7	.632**	3
				.664**	4

** دالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.01$)

يتضح من الجداول (2.3)، (3.3)، (4.3) أن درجة كل فقرة ترتبط بالدرجة الكلية لمجالها

ارتباطاً ذا دلالة إحصائية، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباطية بين كل فقرة ومجالها، لذا فإن

الاستبانة تتمتع بدرجة من الصدق تطمئن الباحث بأنها تقيس ما وُضعت من أجله.

2.1.5.3. ثبات الاستبانة:

حُسِبَ الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، كما حُسِبَ بطريقة التجزئة النصفية، كما يوضح الجدول (5.3).

جدول (5.3): معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة

المتغير	عدد الفقرات	كرونباخ ألفا	
		معامل الثبات	معامل الارتباط
العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات	15	.909	.786
مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	15	.921	.813
المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات	10	.804	.644
جميع فقرات الاستبانة	40	.936	.682

يتضح من الجدول (5.3) أن قيم معاملات ثبات كرونباخ ألفا لمجالات استبانة دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي تراوحت ما بين (0.804 - 0.921)، ومعامل الثبات للدرجة الكلية (0.936)، ما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عالية.

3.1.5.3. تصحيح الاستبانة:

استخدمت استبانة خماسية البدائل، وأعطيت الأوزان للبدائل كما يلي: البديل بدرجة كبيرة جدًا (5) درجات، والبديل بدرجة كبيرة (4) درجات، والبديل بدرجة متوسطة (3) درجات، والبديل بدرجة قليلة (درجتان)، والبديل بدرجة قليلة جدًا (درجة واحدة).

ومن أجل الحكم على المتوسطات الحسابية وتفسيرها، ومعرفة دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي لدى أفراد عينة الدراسة حولت العلامة وفق المستوى الذي يقع من (1-5) درجات، وتصنيفه المستويات التالية: منخفض (2.33 فأقل)، متوسط (2.34 - 3.67)، مرتفع (3.68 فأكثر).

2.5.3. المقابلة:

تم تطوير أداة المقابلة التي تكونت من تسعة أسئلة حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا من وجهة نظر المواطنين، بحيث تراوحت مدة كل مقابلة ما بين نصف الساعة والساعة تقريباً، وأجريت المقابلة مع (11) شخصاً من الوجهاء المصنفين كقضاة عشائريين في دورا، بهدف معرفة دور القضاء غير الرسمي في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا، وتمت المقابلة وجاهياً.

صدق المقابلة: تم تحكيم أسئلة المقابلة بعرضها على (5) محكمين، وقاموا بإعادة صياغة لبعض الأسئلة لملائمتها لأهداف الدراسة، كما أضافوا أسئلة من أجل تغطية جميع أهداف الدراسة.

6.3 إجراءات الدراسة

تم إجراء الدراسة وفق عدد من المراحل لتحقيق أهدافها وهي:

1. تم جمع المعلومات التي تفيد الدراسة، وتحديد المجتمع المستهدف والعينة.
2. إعداد أداة البحث (الاستبانة) من خلال الرجوع إلى الأعمال البحثية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

3. تم توزيع (370) استبانة وجاهياً، استرد منها (365) استبانة، واستبعدت (7) استبانات لعدم

إجابتها (فارغة)، فبقي عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (358) استبانة.

4. إجراء مقابلات مع (11) من القضاة العشائريين والوجهاء في دورا.

7.3 متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة:

الحالة الاجتماعية، الجنس، الوضع الاقتصادي، المؤهل العلمي.

المتغيرات التابعة

دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية:

دراسة حالة دورا من وجهة نظر المواطنين.

8.3 الأساليب والطرق الإحصائية

تم استخدام برنامج (SPSS) لإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة للدراسة الحالية من خلال

استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1- التكرارات والنسب المئوية.

2- المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري.

3- اختبار كرونباخ ألفا لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- معامل ارتباط سبيرمان براون للتحقق من ثبات فقرات الاستبانة.

5- معامل الارتباط بيرسون (Person correlation) لمعرفة صدق فقرات الاستبانة.

6- اختبار (ت) لعينتين مستقلتين.

7- اختبار تحليل التباين الأحادي.

الفصل الرابع

4. نتائج الدراسة

يقوم الباحث في هذا الفصل، بتحليل كافة البيانات التي تم جمعها بواسطة أداة الدراسة، ومن ثم الإجابة على كافة أسئلة الدراسة حتى يتم تحقيق جميع الأهداف التي بنيت عليها، وبالتالي يتم بعد ذلك استخلاص النتائج والقيام بكتابة التوصيات.

1.4 النتائج المتعلقة بالدراسة

1.1.4. نتائج إجابة سؤال الدراسة الرئيس: ما دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا؟

حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا. كما هو موضح في الجدول (1.4).

جدول (1.4): إجابات أفراد العينة حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا، مرتبة تنازلياً

الرقم	المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
1	العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات	3.34	0.65	66.8	متوسطة
2	مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	3.23	0.70	64.6	متوسطة
	الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات	3.29	0.63	65.8	متوسطة

تشير المعلومات الواردة في الجدول (1.4) أن دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات (3.29) بنسبة مئوية بلغت (65.8%). وقد جاءت العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في المركز الأول بمتوسط حسابي بلغ (3.34) بنسبة مئوية بلغت (66.8%)، وجاءت مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في المركز الثاني بمتوسط حسابي بلغ (3.23) بنسبة مئوية بلغت (64.6%).

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن طبيعة المجتمع الفلسطيني هي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى نشأة القضاء والإصلاح العشائري واستمرار التمسك به، باعتبار المجتمع الفلسطيني، مجتمعاً يعلي من قيمة الأعراف والتقاليد، ويجعلها ناظماً مهماً في كثير من شؤون حياته، لا سيما في علاقاته الاجتماعية، ويرجع ذلك، في جزء منه، إلى البعد الجغرافي والقومي للفلسطينيين باعتبارهم جزءاً من الشعب العربي، وأحد المجتمعات التي اصطلح على تسميتها بالمجتمعات الشرقية، وهي مجتمعات تعرف بإعلاء الأعراف والتقاليد وتبوئها مركزاً متميزاً في نظامها الاجتماعي والقانوني، كما أن ضعف السلطات العامة، وعدم قدرتها على ممارسة مظاهر السيادة على الإقليم الذي تحكمه، أحد الأسباب الرئيسية لتفضيل المواطنين الإصلاح العشائري لفرض نظام اجتماعي عام، وذلك كبديل للسلطات الرسمية الغائبة، وهذا السبب، بالتحديد قد يصلح غالباً لتفسير نشأة التنظيمات غير الرسمية، واعتبارها بديلاً عن السلطات العامة، وهذا التفسير ينطبق على مراحل مختلفة من حياة الشعب الفلسطيني، وبخاصة، مرحلة الحكم العثماني، ومرحلة حكم السلطة الفلسطينية، لذا فإن دوره في حل النزاعات بشكل عام والنزاعات الناشئة عن

تسوية الأراضي بشكل خاص ليس بالدور القليل، حيث بلغت نسبة دوره في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا (65.8%).

1.1.1.4. السؤال الأول: ما العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات؟

للإجابة عن السؤال الأول، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للعوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات، كما هو موضح في الجدول (2.4).

جدول (2.4): إجابات أفراد العينة حول العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في دورا، مرتبة تنازلياً.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
13	يؤدي العرف العشائري إلى الحفاظ على السلم الأهلي	3.70	0.98	74.0	كبيرة
3	وفرة القضاة والمصلحين العشائريين في منطقة دورا	3.59	0.97	71.8	متوسطة
6	سرعة أداء وتنفيذ إجراءات القضاء العشائري بالمقارنة مع إجراءات القضاء النظامي	3.55	0.89	71.0	متوسطة
1	التجانس الاجتماعي للمواطنين في دورا	3.54	1.05	70.8	متوسطة
2	قوة الترابط الاجتماعية السائدة في دورا	3.51	0.87	70.2	متوسطة
11	تجربة المواطنين مع القضاء والإصلاح العشائري الناجحة	3.48	0.91	69.6	متوسطة
5	قلة ثقة المواطنين بالأجهزة القضائية النظامية	3.41	1.06	68.2	متوسطة
15	بساطة الإجراءات المتبعة أمام العرف العشائري	3.36	0.98	67.2	متوسطة
4	ثقة المواطنين بأهمية العرف العشائري	3.33	0.98	66.6	متوسطة
9	فعالية وإلزامية تطبيق قرارات وأحكام القضاء العشائري	3.30	0.97	66.0	متوسطة
14	يوفر القضاء العشائري الحماية اللازمة لطرفي النزاع	3.29	1.04	65.8	متوسطة
12	ثقة المواطنين بالقضاة والمصلحين العشائريين	3.28	0.91	65.6	متوسطة
10	صرامة قرارات وأحكام القضاء العشائري	3.24	1.03	64.8	متوسطة
8	مجانية القضاء العشائري في أغلب الأحيان	2.88	1.09	57.6	متوسطة
7	يتمتع القضاء العشائري بالسرية	2.68	1.08	53.6	متوسطة
	المتوسط العام للعوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات	3.34	0.65	66.8	متوسطة

تشير المعلومات في الجدول (2.4) إلى أن درجة العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في دورا كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للعوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات (3.34) ونسبة مئوية (66.8%).

ويتضح من الجدول (2.4) أن الفقرة (13) قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لدرجة العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في دورا، وقد تمحورت هذه الفقرة حول: (يؤدي العرف العشائري إلى الحفاظ على السلم الأهلي).

في حين أن الفقرة (7) قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لدرجة العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في دورا، وقد تمحورت هذه الفقرة حول: (يتمتع القضاء العشائري بالسرية).

وتوافقت النتيجة مع نتيجة دراسة درعاوي (2018) التي توصلت إلى أن ثقة المجتمع المحلي والمواطنين بالعرف العشائري من أهم العوامل المؤدية إلى ذهاب ولجوء المواطنين إلى العرف العشائري.

ويعزو الباحث ثقة المواطنين في دورا بالقضاء العشائري مقابل ضعف ثقتهم في السلطات العامة، لا سيما السلطة القضائية، وقد أدى ذلك إلى دفع المتنازعين إلى اللجوء إلى الوسائل غير الرسمية لحل النزاعات، وفي مقدمتها القضاء العشائري، حيث تعزز لدى المواطن صورة نمطية عن طول أمد التقاضي في أروقة المحاكم النظامية، ومدى تمتع الجهاز القضائي بالاستقلالية، وضعف الثقة في أجهزة إنفاذ القانون، واحترامها للقانون ولحقوق الأفراد وحياتهم الأساسية، بالإضافة إلى التكلفة المالية المترتبة على اختيار القضاء الرسمي لحل المنازعات

وتحصيل الحقوق، من حيث الرسوم، وأتعاب المحاماة، وتكاليف الإجراءات الأخرى، كنفقات الشهود والاستعانة بالخبراء.

2.1.1.4. السؤال الثاني: ما درجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا؟

للإجابة عن السؤال الثاني، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا، كما هو موضح في الجدول (3.4).

جدول (3.4): إجابات أفراد العينة حول درجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات

حول الأراضي في دورا، مرتبة تنازلياً حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
1	يتم تدوين وتوثيق أحكام وإجراءات العرف العشائري خوفاً من الضياع والتلاعب بأحكامه	3.59	0.97	71.8	متوسطة
11	يعمل بالدرجة الأولى على إتمام الصلح بين المتنازعين	3.51	0.96	70.2	متوسطة
4	مرونة توقيت عقد الجلسات ولا تخضع لمواعيد دوام رسمية	3.51	0.99	70.2	متوسطة
12	يساعد صاحب الحق في الوصول إلى حقه بالعرف	3.38	0.97	67.6	متوسطة
9	يحافظ على البعد الاجتماعي عند طرح الحلول	3.34	0.96	66.8	متوسطة
13	تبيان طرق الوفاء بالتزامات الحكم الصادر عن القاضي العشائري	3.29	1.07	65.8	متوسطة
2	اعتماد الصكوك العشائرية أمام المحاكم النظامية	3.29	0.93	65.8	متوسطة
5	يسعى القضاء العشائريون إلى إحقاق الحق دون مواربة	3.22	0.95	64.4	متوسطة
6	يتم حل النزاع وفق الشريعة الإسلامية والعرف	3.16	1.09	63.2	متوسطة
15	يستطيع القضاء العشائري حل النزاع الناتج حول الميراث الانتقالي	3.15	1.01	63.0	متوسطة
14	يعمل القضاء العشائري على الموازنة بين الحقوق التي تلبي الاحتياجات المادية والنفسية الواجبة لطرفي النزاع	3.15	0.96	63.0	متوسطة
7	يسهم القضاء العشائري في حل نزاعات الميراث الشرعي	3.12	1.16	62.4	متوسطة
10	يحافظ القضاء العشائري على حق المرأة في حال كانت	3.12	1.09	62.4	متوسطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
	طرفاً في النزاع حول الأرض				
3	يستطيع القضاء العشائري التدخل في حل النزاع الناشئ حول الأراضي في مرحلة التسوية فقط	3.07	1.04	61.4	متوسطة
8	يعمل القضاء العشائري على حل النزاعات والخلافات من جذورها	3.02	1.07	60.4	متوسطة
	الدرجة الكلية لمساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	3.23	0.70	64.6	متوسطة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (3.4) إلى أن درجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي (3.23) ونسبة مئوية (64.6%). ويتضح من الجدول (3.4) أن الفقرة (1) قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لدرجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا، وقد تمحورت هذه الفقرة حول: (يتم تدوين وتوثيق أحكام وإجراءات العرف العشائري خوفاً من الضياع والتلاعب بأحكامه).

في حين أن الفقرة (8) قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لدرجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا، وقد تمحورت هذه الفقرة حول: (يعمل القضاء العشائري على حل النزاعات والخلافات من جذورها).

وهذا ما اتفق مع نتائج التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة الفلسطينية، وبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين بين (2015-2018) الذي أجراه مركز مساواة والذي أظهر أن القضاء العشائري أكثر قدرة على حل النزاعات من المحاكم الرسمية من وجهة نظر الجمهور في قطاع غزة، حيث بلغت نسبة من وافقوا على ذلك

(58%)، في حين عارضهم (18%)، أما في الضفة الغربية فقد بلغت نسبة الذين وافقوا على ذلك ضعف نسبة المعارضين حيث بلغت نسبة الموافقين (45%)، والمعارضين (23%).

ويعزو الباحث ذلك انطلاقاً من حقيقة أن القضاء النظامي أطول مدة في التقاضي، فهنا العكس تماماً، حيث السرعة لدى القضاء العشائري، وإن كان ذلك على حساب ضمانات المحاكمة العادلة بمختلف مضامينها، كما أن القضاء العشائري هو أقل كلفة من القضاء النظامي، فذلك ينطبق على القضايا المدنية فقط، أما في القضايا الجزائية، فإن اعتبار اللجوء إلى القضاء العشائري يقلل الأعباء المالية، فذلك ممكن للوهلة الأولى، حيث لا يتطلب الأمر، في البداية، توكيل محامٍ أو دفع رسوم، ولكنه في المقابل، من الممكن أن تقود الحلول التوفيقية أو المفروضة في القضاء العشائري إلى تحمل أحد الأطراف أعباء مالية ضخمة، وإن كان القول إن الشك في نزاهة القضاء واستقلاليتيه، وفي حياد أجهزة إنفاذ القانون، ومهنتيه، ومدى احترامها الفعلي للقانون ولحقوق الأفراد وحياتهم، يجد ما يؤيده في أوساط الجمهور، وفي الواقع الحالي من خلال مشاهدات الحقوقيين المختلفة، فإن الوضع في الجهة المقابلة "القضاء العشائري" ليس مثاليًا تماماً من هذه الناحية، فليس ثمة ضمانات على نزاهة رجال أو لجان الإصلاح واستقلاليتهم، أو حيادهم، وليس هناك ضمانات، أيضاً، لعادلة حلولهم، وبخاصة في ظل علاقاتهم الاجتماعية الواسعة، فضلاً عن علاقتهم المميزة مع المحافظات، وأجهزة إنفاذ القانون.

3.1.1.4. السؤال الثالث: ما درجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا؟

للإجابة عن السؤال الثالث، استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا، كما هو موضح

في الجدول (4.4).

جدول (4.4): إجابات أفراد العينة حول المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل

النزاعات في دورا، مرتبة تنازليًا حسب الأهمية.

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	درجة الموافقة
1	وفاة العديد من رجال الإصلاح المخضرمين والمعروفين	4.08	0.79	81.6	كبيرة
6	ظهور دخلاء على العرف العشائري غير مؤهلين	3.95	0.73	79.0	كبيرة
2	تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية في النظام العشائري من خلال إنشاء دائرة شؤون العشائر	3.89	0.76	77.8	كبيرة
5	حادثة بعض العاملين في العرف العشائري بأحكامه	3.89	0.72	77.8	كبيرة
7	أخذ الأموال من المتخاصمين	3.88	0.76	77.6	كبيرة
4	إساءة بعض العاملين في هذا المجال كرجال الإصلاح لمصداقية العرف العشائري	3.87	0.72	77.4	كبيرة
3	ظهور الأحزاب السياسية وانتماء المواطنين لها أكثر من الانتماء العشائري	3.87	0.76	77.4	كبيرة
8	ظهور جمعيات حقوق الإنسان وإنكارها لدور العرف العشائري	3.74	0.69	74.8	كبيرة
10	التغيرات الاجتماعية والسياسية المتسارعة في المجتمع الفلسطيني	3.69	0.67	73.8	كبيرة
9	قسوة العقوبات العشائرية وخوف المواطنين من اللجوء لها	3.68	0.66	73.6	كبيرة
	الدرجة الكلية للمعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات	3.85	0.42	77.0	كبيرة

تشير المعطيات الواردة في الجدول (4.4) إلى أن درجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري

في حل النزاعات في دورا كانت كبيرة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للمعوقات التي

تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات (3.85) ونسبة مئوية (77.0%).

ويتضح من الجدول (4.4) أن الفقرة (1) قد حصلت على أعلى درجة موافقة بالنسبة لدرجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا، وقد تمحورت هذه الفقرة حول: (وفاة العديد من رجال الإصلاح المخضرمين والمعروفين).

في حين أن الفقرة (9) قد حصلت على أقل درجات الموافقة بالنسبة لدرجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا، وقد تمحورت هذه الفقرة حول: (قسوة العقوبات العشائرية وخوف المواطنين من اللجوء لها).

ويعزو الباحث ذلك إلى أن معظم القضاة العشائريين الحاليين لديهم ضعف معرفي بالقضاء العشائري، فوفاة العديد من رجال الإصلاح المخضرمين والمعروفين أدى إلى ترك فراغ وهوة كبيرة في مجال القضاء العشائري، فالقاضي العشائري يجب أن يكون وضعه المادي جيدا، وأن يكون من عائلة أو عشيرة قوية، وأن تكون له علاقة جيدة مع المؤسسات الرسمية، وبخاصة الأجهزة الأمنية والمحافظات، ولديه شخصية قوية وقدرة على الإقناع، وأن يكون ذا سمعة طيبة، ولديه إمام بأحكام الشريعة الإسلامية والعرف والعادات والتقاليد، ولكن ما نشاهده في الوقت الحالي أن تقوم المحافظة بالإصلاح العشائري؛ من خلال لجان الإصلاح المركزية التابعة لكل محافظة، حيث قامت المحافظات عقب تولي السلطة الفلسطينية صلاحيات الحكم والإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة تبعًا لتفاهات أوسلو (1994) بإنشاء وتشكيل لجان إصلاح مركزية تتبع للمحافظة، مع اختلاف المسمى من محافظة إلى أخرى، إما من خلال تكليفها رجال إصلاح أو لجنة إصلاح غير اللجنة المركزية التي تتبع لها بالنظر في نزاع معين في نطاق المحافظة، وهذا أدى إلى ظهور قضاة عشائريين غير مؤهلين للإصلاح العشائري.

4.1.1.4. السؤال الرابع: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات درجات أفراد

عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة

عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تُعزى لمتغيرات: المؤهل العلمي، الوضع الاقتصادي،
(الحالة الاجتماعية، الجنس).

انبتق عن السؤال الرابع الفرضيات الصفرية من (1-4) التالية:

1.4.1.1.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في

متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في

حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تُعزى لمتغير الجنس.

لفحص الفرضية الصفرية الأولى، استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة لإيجاد الفروق بين

متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه

في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا من وجهة نظر المواطنين تُعزى

لمتغير الجنس.

جدول (5.4): اختبار (ت) لاستجابات أفراد العينة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي

تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا من وجهة نظر

المواطنين تُعزى لمتغير الجنس (ن=358)

الذالة الإحصائية	قيمة ت المحسوبة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	المتغير
0.000	3.561	0.62	3.44	211	ذكر	العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات
		0.68	3.20	147	أنثى	
0.000	3.885	0.65	3.35	211	ذكر	مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
		0.74	3.07	147	أنثى	
0.000	4.003	0.58	3.40	211	ذكر	الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا
		0.67	3.13	147	أنثى	
0.001	3.289	0.40	3.91	211	ذكر	المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات
		0.43	3.77	147	أنثى	

تشير النتائج الواردة في الجدول (5.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا من وجهة نظر المواطنين تعزى لمتغير الجنس، فقد ظهرت الفروق في الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا، حيث بلغت الدلالة الإحصائية المحسوبة (0.000) وهي أصغر من (0.05) ودالة إحصائية، وكانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.40) مقابل (3.13) للإناث. وظهرت فروق دالة إحصائية في العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات، وقد كانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.44) مقابل (3.20) للإناث. كما ظهرت فروق دالة إحصائية في مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي، وقد كانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.35) مقابل (3.07) للإناث.

ويتضح من الجدول (5.4) وجود فروق دالة إحصائية في المعينات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات، وقد كانت الفروق لصالح الذكور بمتوسط حسابي بلغ (3.91) مقابل (3.77) للإناث.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أنه في أغلب القضايا التي تكون مطروحة أمام القاضي العشائري يكون أطرافها ذكورا، حيث إنه بسبب ثقافة المجتمع الفلسطيني في دورا فإن النساء نادرا ما يلجأن إلى القضاء العشائري، وذلك خشية القاضي العشائري من حدوث مشاكل مع أهلها وإخوتها فيتعامل من منطلق التراضي بينهم وهو ما يؤدي إلى ضياع جزء كبير من حقوق المرأة، لذا فإن

دور القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي كان في معظمه بين الرجال.

2.4.1.1.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

اختبرت هذه الفرضية من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجداول (6.4)، (7.4).

جدول (6.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تُعزى لمتغير المؤهل العلمي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المتغير
0.64	3.40	25	ثانوية عامة فما دون	العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
0.73	3.44	52	دبلوم	
0.63	3.33	234	بكالوريوس	
0.70	3.28	47	دراسات عليا	
0.65	3.34	358	المجموع	
0.62	3.37	25	ثانوية عامة فما دون	مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
0.79	3.19	52	دبلوم	
0.68	3.23	234	بكالوريوس	
0.75	3.21	47	دراسات عليا	
0.70	3.23	358	المجموع	
0.57	3.38	25	ثانوية عامة فما دون	الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا
0.72	3.32	52	دبلوم	
0.61	3.28	234	بكالوريوس	
0.69	3.24	47	دراسات عليا	
0.63	3.29	358	المجموع	
0.35	3.93	25	ثانوية عامة فما دون	المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المؤهل العلمي	المتغير
0.39	3.94	52	دبلوم	
0.42	3.83	234	بكالوريوس	
0.47	3.82	47	دراسات عليا	
0.42	3.85	358	المجموع	

يتضح من الجدول (6.4) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير المؤهل العلمي. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجدول (7.4):

جدول (7.4) اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للفروق في درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	بين المجموعات	0.879	3	0.293	0.683	0.563
	داخل المجموعات	151.778	354	0.429		
	المجموع	152.657	357			
مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	بين المجموعات	0.540	3	0.180	0.364	0.779
	داخل المجموعات	174.915	354	0.494		
	المجموع	175.455	357			
الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي	بين المجموعات	0.376	3	0.125	0.311	0.818
	داخل المجموعات	142.554	354	0.403		
	المجموع	142.929	357			
المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات	بين المجموعات	0.676	3	0.225	1.293	0.277
	داخل المجموعات	61.694	354	0.174		
	المجموع	62.370	357			

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (7.4) أنه لا يوجد اختلاف بين المبحوثين حول دور القضاء

العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا باختلاف مؤهلهم العلمي، حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة للدرجة الكلية (0.818) وهي أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً.

ويبين الجدول (7.4) أنه لا يوجد اختلاف بين درجات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا باختلاف مؤهلهم العلمي، حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة (0.277) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المتقاضين عند القاضي العشائري يطرحون قضية ويقدمون إثباتات من خلال الوثائق والشهود، فيكونون مهتمين بالحلول والأحكام بصرف النظر عن مؤهلهم العلمي، بالرغم من أن الحلول والأحكام الصادرة عن رجال أو لجان الإصلاح، تتأثر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، باعتباريات تتعلق بشخص أطراف النزاع أو القضية، مثل مركزهم الاجتماعي، وحجم عائلاتهم، ونفوذهم السياسي، ونوعهم الاجتماعي، ما يجعل تلك الحلول أو الأحكام تنطوي على تمييز بين الفلسطينيين على أساس نسبهم ونوعهم الاجتماعي.

3.4.1.1.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

لاختبار هذه الفرضية، حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجداول (8.4)، (9.4).

جدول (8.4): المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الحالة الاجتماعية	المتغير
0.70	3.49	39	أعزب/عزباء	العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
0.66	3.33	293	متزوج/ة	
0.57	3.38	15	مطلق/ة	
0.43	3.22	11	أرمل/ة	
0.65	3.34	358	المجموع	
0.72	3.48	39	أعزب/عزباء	مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
0.70	3.21	293	متزوج/ة	
0.53	3.20	15	مطلق/ة	
0.65	3.03	11	أرمل/ة	
0.70	3.23	358	المجموع	
0.68	3.48	39	أعزب/عزباء	الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا
0.63	3.27	293	متزوج/ة	
0.52	3.29	15	مطلق/ة	
0.50	3.12	11	أرمل/ة	
0.63	3.29	358	المجموع	
0.45	3.89	39	أعزب/عزباء	المعيقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات
0.41	3.86	293	متزوج/ة	
0.38	3.73	15	مطلق/ة	
0.44	3.76	11	أرمل/ة	
0.42	3.85	358	المجموع	

اتضح من الجدول (8.4) وجود اختلاف بين المتوسطات الحسابية للمبحوثين حول دور القضاء

العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى

للحالة الاجتماعية. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو

موضح في الجدول (9.4):

جدول (9.4): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	بين المجموعات	1.153	3	0.384	0.898	0.442
	داخل المجموعات	151.504	354	0.428		
	المجموع	152.657	357			
مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	بين المجموعات	2.921	3	0.974	1.998	0.114
	داخل المجموعات	172.534	354	0.487		
	المجموع	175.455	357			
الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا	بين المجموعات	1.914	3	0.638	1.602	0.189
	داخل المجموعات	141.015	354	0.398		
	المجموع	142.929	357			
المعيقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات	بين المجموعات	0.397	3	0.132	0.755	0.520
	داخل المجموعات	61.973	354	0.175		
	المجموع	62.370	357			

أشارت المعطيات في الجدول (9.4) إلى أنه لا يوجد اختلاف معنوي بين متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة للدرجة الكلية لدور القضاء العشائري (0.189) أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً.

كما تبين عدم وجود اختلاف بين متوسطات المبحوثين حول المعيقات التي تواجه القضاء

العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، حيث كانت قيمة الدلالة المعنوية المحسوبة للمعوقات التي تواجه القضاء العشائري (0.520) وهي أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائياً.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن المتنازعين سواءً أكانوا متزوجين أم غير متزوجين لا يختلفون في نظرتهم لدور القضاء العشائري في حل النزاع الناشئ بينهم بسبب تسوية الأراضي، وذلك لأنهم يتقاضون أمام القاضي العشائري من أجل الفصل في النزاع القائم بينهم، ولا علاقة للقاضي العشائري بالحالة الاجتماعية للمتقاضين، حيث إنه يصدر الحكم أو الحل بناءً على ما يقدمه كل طرف من وثائق وشهادات تثبت حقه، لذا فإن نظرة المواطنين في دورا لدور القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي والمعوقات التي تواجه القضاء العشائري كانت متقاربة بالرغم من اختلاف حالتهم الاجتماعية.

4.4.1.1.4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي.

لاختبار هذه الفرضية، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي، كما هو موضح في الجداول (10.4)، (11.4).

جدول (10.4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لاستجابات المبحوثين حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الوضع الاقتصادي	المتغير
-------------------	-----------------	-------	-----------------	---------

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الوضع الاقتصادي	المتغير
0.65	3.35	65	متوسط فما دون	العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
0.66	3.33	221	جيد	
0.57	3.39	61	جيد جدًا	
1.03	3.18	11	ممتاز	
0.65	3.34	358	المجموع	
0.68	3.18	65	متوسط فما دون	مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي
0.70	3.21	221	جيد	
0.65	3.42	61	جيد جدًا	
1.04	3.09	11	ممتاز	
0.70	3.23	358	المجموع	
0.63	3.26	65	متوسط فما دون	الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا
0.63	3.27	221	جيد	
0.56	3.41	61	جيد جدًا	
1.00	3.14	11	ممتاز	
0.63	3.29	358	المجموع	
0.42	3.87	65	متوسط فما دون	المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات
0.41	3.84	221	جيد	
0.45	3.87	61	جيد جدًا	
0.50	3.94	11	ممتاز	
0.42	3.85	358	المجموع	

يتضح من الجدول (10.4) وجود اختلاف بين متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء

العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى

لمتغير الوضع الاقتصادي. وللتحقق من دلالة الفروق استخدم اختبار تحليل التباين الأحادي،

كما هو موضح في الجدول (11.4):

جدول (11.4): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	مستوى الدلالة الإحصائية
العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	بين المجموعات	0.460	3	0.153	0.357	0.784
	داخل المجموعات	152.196	354	0.430		
	المجموع	152.657	357			
مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي	بين المجموعات	2.731	3	0.910	1.866	0.135
	داخل المجموعات	172.724	354	0.488		
	المجموع	175.455	357			
الدرجة الكلية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي	بين المجموعات	1.212	3	0.404	1.009	0.389
	داخل المجموعات	141.718	354	0.400		
	المجموع	142.929	357			
المعيقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات	بين المجموعات	0.164	3	0.055	0.311	0.817
	داخل المجموعات	62.205	354	0.176		
	المجموع	62.370	357			

تبين عدم وجود اختلاف بين متوسطات درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة للدرجة الكلية (0.389) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائياً، وهذا موضح في الجدول (11.4).

كما تبين عدم وجود فروق في درجات أفراد عينة الدراسة حول المعيقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع

الاقتصادي، حيث كانت قيمة الدلالة الإحصائية المحسوبة للمعوقات التي تواجه القضاء العشائري (0.817) وهي أكبر من (0.05) وغير دالة إحصائيًا. وبهذه النتيجة تقبل الفرضية الصفرية الرابعة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن أغلبية المواطنين في دورا بصرف النظر عن وضعهم الاقتصادي، وبسبب فقدان ثقتهم بالقضاء النظامي، وببطء البت في القضايا المعروضة أمام المحاكم النظامية، والتكلفة العالية للتقاضي أمام هذه المحاكم، كل هذا أدى إلى لجوء المواطنين من كافة شرائح المجتمع إلى القضاء العشائري، لسرعته في حل القضايا المتنازع عليها، وقلة التكلفة، والوصول في النهاية إلى صلح بين المتنازعين.

2.1.4. ملخص نتائج الدراسة الكمية (الاستبانة):

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. أن دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا كان متوسطًا.
2. العوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء غير الرسمي في حل المنازعات في دورا كانت متوسطة.
3. أن درجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا كانت متوسطة.
4. أن درجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا كانت كبيرة.
5. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المبحوثين على مقياس دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه

الفلسطينية: دراسة حالة دورا من وجهة نظر المواطنين تعزى لمتغير الجنس، لصالح الذكور.

6. ظهرت فروق معنوية في المعوقات التي تواجه القضاء غير الرسمي في حل النزاعات تعزى لمتغير الجنس، لصالح الذكور.

7. لم تظهر فروق معنوية في درجات المبحوثين حول دور القضاء غير الرسمي في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

8. لم تظهر فروق معنوية في درجات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

9. لم تظهر فروق معنوية في درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

10. لم تظهر فروق معنوية في درجات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

11. لا يوجد اختلاف معنوي في درجات المبحوثين حول دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي.

12. لا يوجد اختلاف معنوي في درجات المبحوثين حول المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي.

2.4 النتائج المتعلقة بالدراسة الكيفية (المقابلة)

تم تحليل المقابلات من خلال التحليل الموضوعي، حيث تم إجراء (11) مقابلة بشكل منظم مع أحد عشر قاضيًا من القضاة العشائريين في دورا، وكانت خطوات التحليل كما يلي: فحص الإجابات التي جمعت، وترميزها (Walters, 2016)، مع الإشارة للمحاور ووصف النتائج، وتبعًا لذلك، تم إنجاز التحليل الموضوعي عبر إنشاء محاور تستند إلى إجابات المواطنين الذين تمت مقابلتهم على أسئلة محددة، وبالاستناد للنظرية المتجذرة في البحوث الكيفية، فقد اجتازت عملية تحليل البيانات التي تم جمعها من القضاة العشائريين في عدد من المراحل تمثلت في: تحديد الرموز المتكررة في إجابات القضاة في المقابلات، ومن ثم تحديد المفاهيم التي وردت وتكررت ولها علاقة قوية بموضوع الدراسة، ومن ثم قام الباحث بتحديد فئات ومحاور الإجابات وفقًا للرموز والمفاهيم التي تم استخراجها، وهذه هي النظرية المتجذرة للبيانات والدراسة الحالية، وهذه الفئات والمحاور كما يلي:

1- ما درجة ثقة المتنازعين بالقضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية

الأراضي في دورا من وجهة نظركم؟

أجمع الذين تمت مقابلتهم من القضاة العشائريين بأن ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي كانت ثقة عالية.

2- هل تعتقد أن القضاء العشائري يساند القضاء المدني في حل النزاعات الناشئة عن تسوية

الأراضي أم يتعارض معه في بعض الجوانب؟

أجاب ما نسبته (70%) من الذين شملتهم المقابلة بأن القضاء العشائري يساند القضاء المدني، في حين أن (30%) من المشاركين في المقابلة أجابوا بأنه يوجد تعارض بينهما، فمثلاً على سبيل المثال لا الحصر يكون حلف اليمين في القضاء المدني مطلوباً من الشخص نفسه فقط،

بينما في القضاء العشائري يُطلب يمين بخمسة في بعض الأحيان (أي من خمسة أشخاص في نفس اللحظة).

3- في حال كانت المرأة طرفاً في النزاع الناشئ عن تسوية الأراضي، هل تتم معاملتها مثلها مثل الرجل وإعطائها حقوقها كاملة؟

أجاب (90%) من الذين تمت مقابلتهم بأن القضاء العشائري يتعامل مع القضية المتنازع عليها بصرف النظر عن الأطراف المتنازعين فيها، فعندما تكون المرأة طرفاً في النزاع يبذل القاضي قصارى جهده لإنهاء القضية المتنازع عليها في أسرع وقت وذلك احتراماً لأهل المرأة، بينما أجاب (10%) منهم على أن القاضي العشائري في كثير من الأحيان لا يتعامل مع المرأة إذا كانت طرفاً في القضية المتنازع عليها مثلها مثل الرجل وذلك لأن أهل المرأة يمنعونه من التدخل في قضاياهم.

4- من وجهة نظركم، ما الأسباب التي تدفع المتنازعين إلى اللجوء للقضاء العشائري وترك القضاء المدني في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا؟

أجاب كل من تمت مقابلته أن سبب لجوء المواطنين المتنازعين إلى القضاء البديل غير الرسمي العشائري هو السرعة في البت في الخلافات والقضايا التي تطرح لدى القضاء البديل غير الرسمي العشائري، وثقة المواطنين بقدرة القضاء العشائري على تنفيذ قراراته من خلال الكفل الذي يطلبهم ليكفلوا الطرفين في حال لم يستجيبوا لتنفيذ القرار، فالكفيل هو الذي ينفذ القرار، في كثير من الأحيان ينتهي الحكم بين الأطراف في القضاء العشائري بالتصالح بينهم، على عكس القضاء المدني.

5- ما الإجراءات التي تتبعها من أجل التمكن من حل النزاع الناتج عن تسوية الأراضي بين الأطراف المتنازعة؟

أجمع الذين تمت مقابلتهم بأن الإجراءات التي يتبعها القاضي العشائري من أجل حل النزاع الناتج عن تسوية الأراضي ما يلي:

- 1- محاولة القاضي الإصلاح بين الأطراف قبل البدء في الإجراءات.
- 2- أخذ الأوراق والأدلة التي تخدم فكرة القاضي.
- 3- تبادل البيانات والإثباتات بين المتنازعين.
- 4- الاستماع إلى الشهود الذين ترد أسماؤهم في الوثائق تحت ظل القسم.
- 5- استشارة أصحاب الاختصاص.
- 6- طلب كفيل لتنفيذ من كل واحد من المتخاصمين، وبعد استيفاء جمع المتطلبات نبداً بالسير في إجراءات القضية، وأخيراً إصدار القرار بحضور الطرفين أو من ينوب عنهما.

6- من وجهة نظركم، ما مدى إسهام القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا؟

أفاد الذين تمت مقابلتهم أن القضاء العشائري له دور كبير ومساهمة كبيرة جداً في حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي، وذلك بسبب كثرة المنازعات التي نشأت عن تسوية الأراضي، وكذلك البطء في إجراءات المحاكم النظامية في إنهاء الخلافات بين المتنازعين.

7- هل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي كانت نزاعات إرثية أم نزاعات ناشئة عن أشياء أخرى مثل: (الحدود بين المتجاورين، الخلاف بين البائع والمشتري، ظهور ملاك آخرين للأرض، الخ)؟

أفاد الذين تمت مقابلتهم بأن المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي كانت ناتجة في الغالب عن الخلاف حول الحوص الإرثية، والحدود والبيع والشراء وظهور مالكين غير معروفين للعقار.

8- من وجهة نظركم، ما أهم التحديات والمعوقات التي تحد من إسهام القضاء العشائري

بشكل كبير في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا؟

1- محاولة من يشعر بالظلم الرجوع إلى المحاكم ومحاولة فسخ القرار العشائري.

2- نظرة المحاكم النظامية للحلول العشائري نظرة سلبية.

3- نظرة المتقنين والمسؤولين للقضاء العشائري على أنه ينم عن تخلف.

4- دخول من لا يفقهون في القضاء العشائري ويعتبرون أنفسهم قضاة.

5- عدم اعتراف القانون بهم وبقراراتهم.

6- نظرة القضاة إلى مصالحهم الشخصية.

1.2.4. ملخص نتائج الدراسة الكيفية:

أظهرت نتائج الدراسة الكيفية ما يلي:

1- أن ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي

كانت بدرجة كبيرة.

2- تبين أن القضاء العشائري يساند القضاء المدني في أغلبية القضايا.

3- يتعامل القضاء العشائري مع القضية المتنازع عليها بصرف النظر عن الأطراف المتنازعين

فيها، فعندما تكون المرأة طرفاً في النزاع يبذل القاضي قصارى جهده لإنهاء القضية المتنازع

عليها في أسرع وقت وذلك احتراماً لأهل المرأة.

4- يلجأ المتنازعون إلى القضاء العشائري بسبب السرعة في البت في الخلاف الخاص بموضوع

القضية المطروحة التي تطرح لدى القضاء العشائري، وثقة المواطنين بقدرة القضاء العشائري

على تنفيذ قراراته، وقلة التكلفة.

5- تتم إجراءات القضاء العشائري من خلال محاولة القاضي الإصلاح بين الأطراف قبل البدء في الإجراءات. وأخذ الأوراق والأدلة التي تخدم فكرة القاضي، وتبادل البيانات والإثباتات بين المتنازعين، والاستماع إلى الشهود الذين ترد أسماؤهم في الوثائق تحت ظل القسم، واستشارة أصحاب الاختصاص، وطلب كفيل تنفيذ من كل واحد من المتخاصمين، وبعد استيفاء جمع المتطلبات نبدأ بالسير في إجراءات القضية، وأخيرًا إصدار القرار بحضور الطرفين أو من ينوب عنهم.

6- يسهم القضاء العشائري بشكل كبير في حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي، وذلك بسبب كثرة المنازعات التي نشأت عن تسوية الأراضي، وكذلك البطء من قبل المحاكم النظامية في إنهاء الخلافات بين المتنازعين.

7- إن المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي كانت ناتجة في الغالب عن الخلاف حول الحصص الإرثية، والحدود والبيع والشراء وظهور مالكين غير معروفين للعقار.

8- كانت أهم المشاكل التي يتعرض لها القاضي العشائري متمثلة في محاولة من يشعر بالظلم الرجوع إلى المحاكم ومحاولة فسخ القرار العشائري، ونظرة المحاكم النظامية للحلول العشائرية نظرة سلبية، ونظرة المثقفين والمسؤولين للقضاء العشائري على أنه ينم عن تخلف، ودخول من لا يفقهون في القضاء العشائري ويعتبرون أنفسهم قضاة، وعدم اعتراف القانون بهم وبقراراتهم، ونظرة القضاة إلى مصالحهم الشخصية.

الفصل الخامس

5. الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

من أبرز النتائج التي خرجت بها الدراسة الحالية، يستنتج الباحث ما يلي:

1. القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا يتعامل مع القضايا التي تكون المرأة طرفاً فيها بحساسية شديدة، حيث إن القضاة العشائريين لا يحبذون التدخل في القضايا التي تكون المرأة طرفاً فيها.
2. أغلبية القضايا التي يتدخل في حلها القضاء العشائري التي تكون ناتجة عن موضوع التسوية يكون أطرافها في الغالب من الذكور، ورغم قدرتهم على الحضور والتحرك الحر وإحضار ما يطلب منهم من شهود ووثائق، إلا أن القضاء العشائري في دورا يواجه الكثير من المعوقات التي تحد من عمل القضاة العشائريين وإنجاز مهمتهم في كثير من القضايا.
3. رغم التفاوت في التحصيل العلمي لدى المتنازعين إلا أن القاضي العشائري يتعامل مع القضية المطروحة أمامه والمتنازع عليها بصرف النظر عن المستوى التعليمي للأطراف المتنازعين.
4. لدى المواطنين في دورا ثقة كبيرة بالقضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي.
5. القضاء العشائري لا يتعارض مع القضاء المدني وإنما يسانده ويحافظ على السلم الأهلي.

6. يلجأ المتنازعون إلى القضاء العشائري بسبب السرعة في الفصل في القضايا التي تطرح لدى القضاء العشائري، وثقة المواطنين بقدرة القضاء العشائري على تنفيذ قراراته، وقلة التكلفة.
7. البطء من قبل المحاكم النظامية في إنهاء الخلافات بين المتنازعين أسهم في توجه المتنازعين إلى القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي.
8. المنازعات الناشئة عن تسوية الأراضي كانت ناتجة في الغالب عن الخلاف حول الحصص الإرثية، والحدود والبيع والشراء وظهور مالكين غير معروفين للعقار.
9. يوجد الكثير من التحديات والمعوقات التي تواجه القاضي العشائري تمثلت في محاولة من يشعر بالظلم الرجوع إلى المحاكم ومحاولة فسخ القرار العشائري، ونظرة المحاكم النظامية للحلول العشائري نظرة سلبية، ونظرة المثقفين والمسؤولين للقضاء العشائري على أنه ينم عن تخلف، ودخول من لا يفقهون في القضاء العشائري ويعتبرون أنفسهم قضاة، وعدم اعتراف القانون بهم وبقراراتهم، ونظرة القضاة إلى مصالحهم الشخصية.

2.5 التوصيات

من خلال إبراز النتائج التي توصل إليها الباحث في الدراسة، أوصى الباحث بما يلي:

أولاً: توصيات لأهالي دورا

1. نشر الوعي لدى الأهالي بضرورة إعطاء المرأة كامل حقها في الميراث.
2. ضرورة وعي المواطن بأهمية تسجيل أرضه لما له من فائدة تعود عليه أولاً وعلى المجتمع ثانياً.

3. عند حدوث نزاع حول الأرض على المواطن أن يلجأ إلى التحكيم سواءً القضاء العشائري أم القضاء الرسمي لحل النزاع، والابتعاد عن العنف وتحكيم العقل.

ثانياً: توصيات لصناع القرار (الحكومة والوزارة والهيئات ذات العلاقة)

1. على السلطة الوطنية الفلسطينية العمل على تقوية وإصلاح القضاء النظامي والنيابة العامة وأجهزة إنفاذ القانون، واستعادة ثقة الناس بها، وتشجيع اللجوء إليها.

2. أن تراجع المحاكم أي صك صلح يعرض عليها في سياق قضية معينة، وذلك من حيث مدى موافقته للدستور والقانون، ومن حيث مدى تعبيره عن الإرادة الحرة للأطراف، وبناء على ذلك، تتخذ قراراً في الاعتماد عليه ضمن بيانات القضية أو استبعاده.

3. السرعة في إتمام التسوية وتكثيف كل الجهود لتحقيق الهدف الذي نصبو إليه وهو تسوية الأراضي الفلسطينية.

4. إعفاء المواطنين الذين يملكون أراضي بالقرب من جدار الفصل العنصري من رسوم التسوية.

5. إعطاء موظفي البلديات تدريبات ودورات أكثر فيما يخص التسوية وأثرها، وكيفية التعامل مع الناس، وزيادة معرفتهم ببعض التفاصيل التي يجهلون بها بخصوص مشروع التسوية ليتمكنوا من الإجابة على استفسارات المواطنين وإقناعهم بأهمية المشروع وتقديم المشورة الصحيحة واللائمة.

6. تعزيز الجانب القانوني للتسوية وزيادة توظيف قضاة مختصين في أمور التسوية ولتسريع

الحكم بين أطراف الخلاف في قضايا التسوية، وسن قوانين ذات علاقة بالتسوية تتلاءم مع

الوضع الفلسطيني القائم والعمل على تسجيل الأراضي التي تأخذ وقتاً في المحاكم إلى خزينة

السلطة الفلسطينية للاستفادة من هذه القطع للمصلحة العامة.

ثالثاً: توصيات للقضاة العشائريين

- 1- تغليب قواعد الشريعة الإسلامية على العادات والتقاليد والأعراف في أحكام القضاء العشائري.
- 2- الابتعاد عن الأحكام العشائرية التعجيزية التي تحول دون الوصول إلى حل للنزاع.
- 3- ضرورة التنسيق بين رجال الإصلاح وأجهزة العدالة المختصة عند نشوء نزاع بين الأهالي حول الأرض للسيطرة عليه وضبط الأمور ومنع تفاقمها.
- 4- توحيد وتحديد مرجعية عمل رجال الإصلاح بالمحافظات، وذلك من خلال قيامها بمراجعة مخرجات الإصلاح ووضع معايير موحدة للاعتراف بها.
- 5- ضرورة العمل على تجديد الفكر العشائري ليتلاءم مع متطلبات العصر ومراعاة حقوق الإنسان وحقوق المرأة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المراجع العربية

أبو عريبان، عبد الرحمن. (2010). القضاء العرفي مقارنة بالفقه الإسلامي: دراسة تطبيقية

مقارنة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة،

فلسطين.

أبو عيدة، يسار. (2008). أحكام التسجيل المجدد، بحث غير منشور مقدم لنقابة محامي

فلسطين.

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). (2019). التقرير السنوي الثاني عشر حول

واقع النزاهة ومكافحة الفساد في فلسطين.

براك، أحمد. (2014). القضاء العشائري في فلسطين التدخل والإصلاح، دراسة مقدمة إلى

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

البرغوثي، معين، وتوام، رشاد. (2010). النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية:

التشريعات النازمة للأمن والقضاء الثوري، رام الله: معهد الحقوق بجامعة بيرزيت.

التل، سليمان. (1999). دراسات في المجتمع العشائري، ط1، اريد: دار الكندي للنشر.

ثابت، محمود سالم. (2012). القضاء العشائري عند قبائل بئر السبع، فلسطين: مطبعة أم

الكتاب للأبحاث والدراسات الاجتماعية.

جرادات، إدريس محمد. (2014). الصلح العشائري وحل النزاعات، رسالة ماجستير غير منشورة،

جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2021). عدد السكان المقدر في منتصف العام

لمحافظة الخليل حسب التجمع 2017-2026، رام الله، فلسطين.

حجة، عادل. (2015). العرف العشائري في الإصلاح، ط3، وزارة الإعلام، السلطة الوطنية

الفلسطينية.

حرب، جهاد. (2019). أثر رد القضايا المتنازع عليها بين الأطراف المتنازعة من قبل

سلطة إنفاذ القانون إلى سلطة العشيرة على سيادة القانون، السلم الأهلي في

فلسطين بين إرث الماضي وتشريعات الحاضر، رام الله: المؤسسة الفلسطينية

للتمكين والتنمية المحلية.

الحزماوي، محمد ماجد. (1993). ملكية الأراضي في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة،

الجامعة الأردنية، الأردن.

حن، حبيب. (2019). قراءة في الآثار المالية والاقتصادية المتوقعة والتحديات المصاحبة

لتسوية الأراضي وتسجيلها في الضفة الغربية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية

الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين.

خمايسي، راسم. (2020). تسوية وتسجيل الأراضي في القدس الشرقية، الإشكاليات، التحديات

والإسقاطات، مركز دراسات القدس، جامعة القدس، 1(7)، 17-52.

دويكات، نمر. (2011). مقابلة أجريت مع نمر دويكات مسئول ملف التسجيل المجدد في دائرة

تسجيل أراضي نابلس بتاريخ 2011/1/12.

رجال، عمر. (2019). **الجلوة العشائرية وأثرها على السلم الأهلي وحقوق الإنسان في فلسطين، السلم الأهلي في فلسطين بين إرث الماضي وتشريعات الحاضر،** رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية المحلية.

الزامللي، إبراهيم. (2016). **فلسطين في التقارير البريطانية 1919 - 1947.** القاهرة: دار ابن رشد للنشر.

الزعيبي، محمد يوسف. (1986). **قيود سجل الأراضي الأردني نتيجة التسوية ؛ مجلة جامعة مؤتة؛** 13(3)، 18-45.

زكارنة، حسام. (2017). **دور العرف العشائري في حل النزاعات في محافظات شمال الضفة الغربية.** (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة العربية الأمريكية، جنين.

زهد، وهيب. (2010). **في مقابلة خاصة أجريت معه بصفته مأمور تسجيل أراضي سلفيت (مشروع التسوية) في (2010/8/15).**

سليمان، سلمى. (2014). **النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

شلهوب، نادرة، وعبد الباقي، مصطفى. (2003). **القضاء والصلح العشائري وأثرهما على القضاء النظامي في فلسطين،** سلسلة معهد الحقوق جامعة بيرزيت.

عجوة، سائدة. (2011). **آلية انتقال الملكية في الأراضي غير المسجلة في فلسطين،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

فقا، رجا. (2012). **التنظيم القانوني للأراضي الأميرية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الكحلوت، غسان، وبركات، سلطان، وعراييد، وديع. (2022). تطبيقات العدالة غير الرسمية
لحل النزاعات المحلية: الإصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجًا، مجلة إضافات،
1(55، 56)، 202-219.

كرباج، يوسف، ونوفل، حلا. (2020). الفلسطينيين في العالم: دراسة ديمغرافية، الدوحة:
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كنفاني، نعمان. (2014). مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية،
تقرير نهائي، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، فلسطين.

المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء (مساواة). (2018). المرصد القانوني الخامس:
التقرير الوطني لمسح آراء المجتمع الفلسطيني في أداء منظومة العدالة
الفلسطينية، وبيان المتغير في وضع العدالة في فلسطين بين (2015-
2018)، رام الله.

نعيرات، هبة. (2020). المشاكل القانونية والإجرائية لمشروع تسوية الأراضي والمياه، رسالة
ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

النواجعة، زيدان. (2004). نظرة في القضاء العشائري، بيت المقدس والخليل، فلسطين.

هيئة تسوية الأراضي والمياه. (2018). دليل الإجراءات الموحدة لأعمال التسوية، رام الله،
فلسطين.

البرغوثي. (2016). مقابلة مع مدير عام دائرة التسجيل العقاري في مكتبه في البيرة.

تميم، ناجح. (2013). مراجعة تاريخية لنظام حيازة الأراضي وتسجيلها في فلسطين.

المناصرة، محمد. (2018). مقابلة مع موظف في قسم التخطيط في هيئة المياه والأراضي [مقابلة شخصية]، 2018/12/25.

درعاوي، جمال. (2018). دور العرف العشائري في الحد من جريمة القتل في جنوب الضفة الغربية وسبل تطويره من وجهة نظر ذوي الاختصاص. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القدس، فلسطين.

العشامي، حسين. (2020). العلاقة بين التحكيم العشائري والقضاء الرسمي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 4(2)، 165-181.

الأطرش، عصام. (2020). دوافع لجوء مواطني المحافظات الشمالية للقضاء العشائري في جرائم القتل. مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية، 1(8)، 247-273.

الشرفات، مرزوق وسميران، محمد. (2011). أحكام العرض في الفقه الإسلامي والقضاء العشائري الأردني: دراسة موازنة، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، الأردن.

فتوح، سليمان. (2008). القضاء العرفي وأثره في استقرار المجتمع والحد من الجريمة. الفكر الشرطي، 17(3)، 22-48.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Albrecht, H. (2006). *Conflicts and Conflict Resolution in Middle Eastern Societies: between Tradition and Modernity*. Berlin: Duncker and Humblot.

Coburn, N. (2013). *Informal Justice and the International Community in Afghanistan*. Washington, DC: United States Institute.

- Flomoky, p & Reeves, c. (2010). *Formal and informal justice in Liberia*,
http://www.cr.org/downloads/CON1222_Accord_23_9.pdf
- Khalil , A.(2009). *Formal and informal justice in Palestine: Dealing with the Legacy of Tribal Law*, <https://journals.openedition.org/etudesrurales/10550>
- Morris, T., & Trammell, R. (2011). Formal and Informal Justice and Punishment: Urban Law and Rural Mediation Rituals in Yemen. *Race and Justice*, 1(2), 131–153.
- Miller A. (2018). *Land Registration Process Modelling for Complex Land Tenure System in Ghana*. Unpublished master thesis, University of Twente, Enschede. Netherlands.
- Peter S. and Clayton S. (2014). An Innovative Approach to Land Registration in the Developing World: Using Technology to Bypass the Bureaucracy. *Policy Analysis*, 1(3), 1-12.
- Roder T. (2012). *Informal Justice Systems: Challenges and Perspectives*, http://worldjusticeproject.org/sites/default/files/informal_justice_systems_roder.pdf
- Shoman, S. (2020). *Land registration as a tool for urban development and urban planning (a case from Palestine)*. Unpublished master thesis, Birzeit university, Palestine.
- Travis, M & Rebecca, T. (2011). *Formal and Informal Justice and Punishment UNICEF & Un women, informal justice systems*, Informal Justice Systems Sum Mary.pdf.

Yoo H., & Ju H. (2012). *An approach to effective land registration based on the satellite photogrammetry: Case study in Baharly, Ahal Velayat, Turkmenistan*. FIG Working Week, knowing to manage the territory, protect the environment, evaluate the cultural heritage, Rome, Italy, 6-10 May 2012.

ثالثاً: مواقع الإنترنت

أبو بكر، فادي. (2015). حقوق الإنسان في ظل الإصلاح العرفي العشائري - الحالة

الفلسطينية نموذجاً، [.https://www.wattan.net/ar/news/144881.html](https://www.wattan.net/ar/news/144881.html)

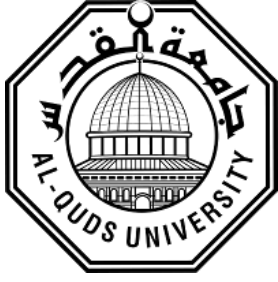
أبو شيخة، فارس. (2016). هل يتعارض الإصلاح العرفي العشائري في فلسطين مع النظام

القضاء الرسمي، <https://www.noonpost.com/content/11402>

جرادات، سليمان. (2015). دور رجل الإصلاح والعشائر في تعزيز السلم الأهلي الاجتماعي،

[.https://www.maannews.net/articles/771280.html](https://www.maannews.net/articles/771280.html)

الملاحق



ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

استبانة

السيدة/..... المحترم/ة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يجري الباحث دراسة بعنوان "دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن موضوع تسوية الاراضي في دورا من وجهة نظر المواطنين"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية. لذا نرجو من حضراتكم/ن تعبئة قسم البيانات الأولية، ومن ثم قراءة فقرات الاستبانة ووضع علامة (✓) أمام الرأي المتفق مع الحالة التي ترونها مناسبة، علماً بأن استجاباتكم/ن ستكون محط عناية الباحث، وستعامل بسرية تامة، وهي لأغراض البحث العلمي فقط.

مع فائق الاحترام والتقدير

الباحث: رائد حماد

المشرف: د. ثمين هيجاوي

د: محمد سليمان

الجزء الأول: بيانات عامة

الرجاء وضع إشارة (X) في المربع أمام الإجابة التي تتطبق عليك:

- (1) الجنس: أ. ذكر ب. أنثى
- (2) المؤهل العلمي: أ. ثانوية عامة فما دون ب. دبلوم ج. بكالوريوس د. دراسات عليا
- (3) الحالة الاجتماعية: أ. أعزب/عزباء ب. متزوج/ة ج. مطلق/ة د. أرمل/ة
- (4) الوضع الاقتصادي: أ. متوسط فما دون ب. جيد ج. جيد جدًا د. ممتاز
- (5) المكان /الموقع:

الجزء الثاني: دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه

الفلسطينية: دراسة حالة دورا

الرجاء وضع علامة (✓) في المكان الملائم، بما يتطابق مع وجهة نظرك.

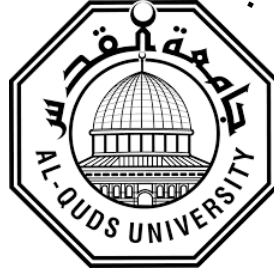
الرقم	المؤشرات	موافق				
		درجة كبيرة جدًا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدًا
المجال الأول: العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات						
1.	التجانس الاجتماعي للمواطنين في دورا					
2.	قوة الترابط الاجتماعية السائدة في دورا					
3.	وفرة القضاة والمصلحين العشائريين في منطقة دورا					
4.	ثقة المواطنين بأهمية العرف العشائري					
5.	قلة ثقة المواطنين بالأجهزة القضائية النظامية					
6.	سرعة أداء وتنفيذ إجراءات القضاء العشائري بالمقارنة مع إجراءات القضاء النظامي					
7.	يتمتع القضاء العشائري بالسرية					
8.	مجانية القضاء العشائري في أغلب الأحيان					
9.	فعالية وإلزامية تطبيق قرارات وأحكام القضاء العشائري					
10.	صرامة قرارات وأحكام القضاء العشائري					

موافق					المؤشرات	الرقم
درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً		
					11. تجربة المواطنين مع القضاء والإصلاح العشائري الناجحة	
					12. ثقة المواطنين بالقضاء والمصلحين العشائريين	
					13. يؤدي العرف العشائري إلى الحفاظ على السلم الأهلي	
					14. يوفر القضاء العشائري الحماية اللازمة لطرفي النزاع	
					15. بساطة الإجراءات المتبعة أمام العرف العشائري	
المجال الثاني: مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي						
					16. يتم تدوين وتوثيق أحكام وإجراءات العرف العشائري خوفاً من الضياع والتلاعب بأحكامه	
					17. اعتماد الصكوك العشائرية أمام المحاكم النظامية	
					18. يستطيع القضاء العشائري التدخل في حل النزاع الناشئ حول الأراضي في مرحلة التسوية فقط	
					19. مرونة توقيت عقد الجلسات ولا تخضع لمواعيد دوام رسمية	
					20. يسعى القضاء العشائريون إلى إحقاق الحق دون مواربة	
					21. يتم حل النزاع وفق الشريعة الإسلامية والعرف	
					22. يسهم القضاء العشائري في حل نزاعات الميراث الشرعي	
					23. يعمل القضاء العشائري على حل النزاعات والخلافات من جذورها	
					24. يحافظ على البعد الاجتماعي عند طرح الحلول	
					25. يحافظ القضاء العشائري على حق المرأة في حال كانت طرفاً في النزاع حول الأرض	
					26. يعمل بالدرجة الأولى على إتمام الصلح بين المتنازعين	
					27. يساعد صاحب الحق في الوصول إلى حقه بالعرف	
					28. تبيان طرق الوفاء بالتزامات الحكم الصادر عن القاضي العشائري	
					29. يعمل القضاء العشائري على الموازنة بين الحقوق التي تلبى الاحتياجات المادية والنفسية الواجبة لطرفي النزاع	
					30. يستطيع القضاء العشائري حل النزاع الناتج حول الميراث الانتقالي	
المجال الثالث: المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات						
					31. وفاة العديد من رجال الإصلاح المخضرمين والمعروفين	
					32. تدخل السلطة الوطنية الفلسطينية في النظام العشائري من خلال إنشاء دائرة	

موافق					المؤشرات	الرقم
درجة كبيرة جداً	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جداً		
					شؤون العشائر	
					ظهور الأحزاب السياسية وانتماء المواطنين لها أكثر من الانتماء العشائري	33.
					إساءة بعض العاملين في هذا المجال كرجال الإصلاح لمصداقية العرف العشائري	34.
					حداثة بعض العاملين في العرف العشائري بأحكامه	35.
					ظهور دخلاء على العرف العشائري غير مؤهلين	36.
					أخذ الأموال من المتخصصين	37.
					ظهور جمعيات حقوق الإنسان وإنكارها لدور العرف العشائري	38.
					قسوة العقوبات العشائرية وخوف المواطنين من اللجوء لها	39.
					التغيرات الاجتماعية والسياسية المتسارعة في المجتمع الفلسطيني	40.

شاكرًا لكم تعاونكم

ملحق رقم (4): صحيفة المقابلة



صحيفة مقابلة

السيد المحترم

تحية طيبة:

يقوم الباحث بدراسة حول (دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا) لذا أرجو تعاونكم بالإجابة على كل أسئلة المقابلة، لما لأجوبتكم من أهمية بالغة في نتائج هذه الدراسة والتي هي جزء من متطلبات درجة الماجستير، علماً أن إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

مع فائق الاحترام والتقدير

الباحث: رائد حماد

إشراف الدكتور: ثمين هيجاوي

القسم الأول: معلومات شخصية

العمر:

- عدد سنوات عملك في مجال القضاء العشائري: أقل من 5 سنوات 5-10 سنوات أكثر من 10 سنوات
- طريقة حصولك على صفة قاضي عشائري: ورثتها عن أجدادي تم انتخابي من قبل عشيرتي

القسم الثاني: أسئلة المقابلة

1- هل قمت بحل نزاعات ناشئة عن تسوية الأراضي؟

نعم لا

إذا كانت الإجابة بنعم، الرجاء الإجابة عن الأسئلة اللاحقة:

2- ما درجة ثقة المتنازعين بالقضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا من وجهة نظركم؟

.....
.....
.....

3- هل تعتقد أن القضاء العشائري يساند القضاء المدني في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي أم يتعارض معه في بعض الجوانب؟

.....
.....
.....

4- في حال كانت المرأة طرفاً في النزاع الناشئ عن تسوية الأراضي، هل يتم معاملتها مثلها مثل الرجل وإعطائها حقوقها كاملة؟

.....
.....
.....
5- من وجهة نظركم، ما الأسباب التي تدفع المتنازعين إلى اللجوء للقضاء العشائري وترك
القضاء المدني في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا؟

.....
.....
.....
6- ما الإجراءات التي تتبعها من أجل التمكن من حل النزاع الناتج عن تسوية الأراضي بين
الأطراف المتنازعة؟

.....
.....
.....
7- من وجهة نظركم، ما مدى إسهام القضاء العشائري في حل النزاعات الناشئة عن تسوية
الأراضي في دورا؟

.....
.....
.....
8- هل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي كانت نزاعات إرثية أم نزاعات ناشئة عن أشياء
أخرى مثل: (الحدود بين المتجاورين، الخلاف بين البائع والمشتري، ظهور ملاك آخرين
للأرض، الخ)؟

.....
.....
.....
9- من وجهة نظركم، ما أهم التحديات والمعوقات التي تحد من إسهام القضاء العشائري بشكل كبير في حل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي في دورا؟

.....
.....
.....
وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

ملحق رقم (2): أسماء المحكمين

الرقم	الاسم والدرجة العلمية	مكان العمل
1	د. حسين العيشة	جامعة بيرزيت
2	د. محمد إسلاميه	جامعة الخليل
3	د. إياد لافي	جامعة القدس
4	د. ثمين هيجاوي	جامعة القدس
5	د. فواز أبو زر	سلطة الأراضي

فهرس الجداول

- جدول (1.3): خصائص أفراد عينة الدراسة الديموغرافية 46
- جدول (2.3): معاملات ارتباط الفقرات بمجالها (العوامل المؤدية إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات) 47
- جدول (3.3): معاملات ارتباط الفقرات بمجالها (مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي) 48
- جدول (4.3): معاملات ارتباط الفقرات بمجالها (للمعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات) 48
- جدول (5.3): معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة 49
- جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا، مرتبة تنازليًا 52
- جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للعوامل التي تؤدي إلى ثقة المواطنين بالقضاء العشائري في حل المنازعات في دورا، مرتبة تنازليًا حسب الأهمية. 54
- جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجة مساهمة القضاء العشائري في حل المنازعات حول الأراضي في دورا، مرتبة تنازليًا حسب الأهمية. 56
- جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لدرجة المعوقات التي تواجه القضاء العشائري في حل النزاعات في دورا، مرتبة تنازليًا حسب الأهمية. 59
- جدول (5.4): نتائج اختبار (ت) (Independent- Sample t-test) للتعرف على الفروق بين متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا من وجهة نظر المواطنين تعزى لمتغير الجنس (ن=358) 61
- جدول (6.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعوقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير المؤهل العلمي 63

- جدول (7.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير المؤهل العلمي 64
- جدول (8.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية 66
- جدول (9.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية 67
- جدول (10.4): يبين الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي 68
- جدول (11.4) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق في متوسطات درجات أفراد عينة الدراسة حول دور القضاء العشائري والمعيقات التي تواجهه في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي في دورا تعزى لمتغير الوضع الاقتصادي 70

فهرس الملاحق

- 90..... ملحق رقم (1): الاستبانة بصورتها النهائية
- 94..... ملحق رقم (4): صحيفة المقابلة
- 98..... ملحق رقم (2): أسماء المحكمين

فهرس المحتويات

أ	إقرار
ب	شكر وعران
ت	التعريفات:
ث	ملخص الدراسة
ح	Abstract

الفصل الأول

1	1. الإطار العام للدراسة
1	1.1 مقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
4	3.1 مبررات الدراسة
5	4.1 أهمية الدراسة
6	5.1 أهداف الدراسة
7	6.1 أسئلة الدراسة
7	7.1 فرضيات الدراسة
8	8.1 حدود الدراسة
8	9.1 هيكلية الدراسة

الفصل الثاني

10	2. الإطار النظري للدراسة
10	1.2 مفهوم القضاء العشائري
10	2.2 التطور التاريخي
11	1.2.2. في عهد الحكم العثماني:
11	2.2.2. فترة الانتداب البريطاني:
12	3.2.2. فترة الحكم المصري والأردني:
12	4.2.2. تحت الاحتلال الإسرائيلي:
13	5.2.2. نشوء السلطة الفلسطينية:
16	3.2 الصلح العشائري
16	1.3.2. العلاقة بين الصلح العشائري والقضاء العشائري:
16	2.3.2. خصائص القضاء العشائري:
17	4.3.2. أسباب اللجوء إلى القضاء العشائري:
18	1.4.3.2. طبيعة المجتمع الفلسطيني:

19.....	2.4.3.2. ضعف السلطات العامة:
20.....	3.4.3.2. الدافع الوطني:
20.....	4.4.3.2. ضعف الثقة في نظام العدالة الرسمي:
21.....	5.4.3.2. حفظ السلم الأهلي:
22.....	4.2. التسوية في فلسطين
22.....	1.4.2. التسوية في فلسطين عبر التاريخ
22.....	1.1.4.2. تسوية الأراضي في فلسطين في العهد العثماني
24.....	2.1.4.2. النظام القانوني لتسوية الأراضي في فلسطين في العهد البريطاني (1917-1948)
26.....	3.1.4.2. قوانين الأراضي في العهد الأردني (1948-1967)
26.....	4.1.4.2. النظام القانوني لتسوية الأراضي في ظل الاحتلال الإسرائيلي (1967-1994)
27.....	5.1.4.2. تسوية الأراضي في ظل السلطة الفلسطينية (1994-الآن)
28.....	2.4.2. أهمية مشروع تسوية الأراضي والمياه:
29.....	3.4.2. التحديات والمعوقات التي تواجه مشروع تسوية وتسجيل الأراضي
31.....	4.4.2. الإجراءات المتبعة لحل النزاعات الناشئة عن تسوية الأراضي أمام محكمة التسوية:
32.....	5.2. الدراسات السابقة
32.....	1.5.2. الدراسات العربية:
39.....	2.5.2. الدراسات الأجنبية:
43.....	3.5.2. التعقيب على الدراسات السابقة:

45..... الفصل الثالث.....

45.....	3. الطريقة والإجراءات
45.....	1.3 مقدمة
45.....	2.3 منهج الدراسة
45.....	3.3 مجتمع الدراسة
45.....	4.3 عينة الدراسة
46.....	5.3 أدوات الدراسة
46.....	1.5.3. الاستبانة:
47.....	1.1.5.3. صدق الاستبانة:
47.....	1.1.1.5.3. صدق المحتوى (المحكمين):
47.....	2.1.1.5.3. صدق البناء
49.....	2.1.5.3. ثبات الاستبانة:
49.....	3.1.5.3. تصحيح الاستبانة:
50.....	2.5.3. المقابلة:
50.....	6.3 إجراءات الدراسة

- 7.3 متغيرات الدراسة.....51
8.3 الأساليب والطرق الإحصائية.....51

52.....الفصل الرابع

4. نتائج الدراسة52
1.4 النتائج المتعلقة بالدراسة52
1.1.4. نتائج إجابة سؤال الدراسة الرئيس: ما دور القضاء العشائري في حل المنازعات الناشئة عن مشروع تسوية الأراضي والمياه الفلسطينية: دراسة حالة دورا؟.....52
2.1.4. ملخص نتائج الدراسة الكمية (الاستبانة):71
2.4 النتائج المتعلقة بالدراسة الكيفية (المقابلة).....73
1.2.4. ملخص نتائج الدراسة الكيفية:76

78.....الفصل الخامس

5. الاستنتاجات والتوصيات.....78
1.5 الاستنتاجات78
2.5 التوصيات79

82.....المصادر والمراجع

- أولاً: المراجع العربية82
ثانياً: المراجع الأجنبية86
ثالثاً: مواقع الإنترنت88

الملاحق89

- فهرس الجداول99
فهرس الملاحق101
فهرس المحتويات102